

اللائحة التنفيذية

لقانون الاتحاد العام لمنتجي ومصدري

الحاصلات البستانية

الباب الأول

في التعريف بالاتحاد وأغراضه

مادة ١ - الاتحاد منشأة خاصة ذات شخصية اعتبارية يتعاون أعضاؤه على المشاركة في التنمية في مجال إنتاج وتصدير الحاصلات البستانية .

مادة ٢ - عضوية الاتحاد اختيارية وتتكون من المنتجين والمصدرين للحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية ونباتات الزينة الراغبين في عضويته والقابلين لتحمل الالتزامات التي يفرضها عليهم قانون انشائه ولائحته التنفيذية .

ويجوز لمجلس إدارة الاتحاد أن يقرر قبول أعضاء به من المشتغلين بتصدير الحاصلات البستانية ويحدد رسم واشتراك العضوية .

مادة ٣ - يكون مقر الاتحاد مدينة القاهرة ويباشر نشاطه داخل وخارج الجمهورية .

مادة ٤ - أغراض الاتحاد هي الآتية :

١ - تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويرا علميا .

٢ - زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي تستغل بهذه الحاصلات .
وذلك بقصد :

(أ) تنمية حصيلة الصادرات من المنتجات الزراعية .

(ب) زيادة دخل المنتج الزراعي بالعمل على زيادة إنتاجه في المساحة التي يزرعها ورفع أثمان الحاصلات التي ينتجها .

مادة ٥ - يقوم الاتحاد تحقيقا للأغراض المبينة بالمادة السابقة بما يأتي :

(١) اجراء دراسة سنوية للأسواق الخارجية واحتياجاتها ومستوى الأسعار بها .

(٢) اقامة المراكز العلمية للأبحاث الفنية والاستعانة بالخبرة الوطنية والأجنبية .

(٣) ابرام عقود التصدير مع الجهات الخارجية .

(٤) ابلاغ الأعضاء بجملة الكميات المتعاقد على تصديرها وتنسيق عمليات الاتجاج فيما بينهم وفقا لذلك وتحديد مواصفات ما يكلف كل عضو منهم بانتاجه .

(٥) امداد الأعضاء بمهمات ومعدات الاتجاج اللازمة سواء بتوفيرها محليا أو باستيرادها من الخارج ومنح السلف النقدية لهم .

(٦) تقديم الإرشادات الفنية اللازمة للزراعة في كافة مراحلها ولاءعداد وتهيئة المنتجات للتصدير .

(٧) اعداد مراكز تجميع الحاصلات وتجهيزها بالمعدات والآلات اللازمة .

(٨) ابرام العقود المحلية لتسويق الكميات غير الصالحة للتصدير أو لتصنيعها محليا .

(٩) تدير وسائل النقل الداخلى وأبرام العقود الخاصة بالشحن البحرى والجوى والاشراف على تنفيذ عمليات النقل .

(١٠) مراقبة عمليات تسويق وبيع المنتجات فى الخارج .

(١١) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع المتعاقدين مع الاتحاد فى الداخل والخارج وتحصيل المبالغ المستحقة منهم .

(١٢) اجراء الحسابات النهائية السنوية مع الأعضاء وتسليم كل منهم عائد الربح المستحق له .

(١٣) التعاون مع الجهات التي تمارس نشاطا مماثلا في الداخل أو الخارج والترويج للمنتجات المصرية بوسائل الدعاية والاعلان بالخارج .

(١٤) الاشتراك في المؤتمرات والمعارض المتعلقة بنشاط الاتحاد داخل وخارج الجمهورية .

الباب الثاني

في تنظيم أوجه اشراف وزير الزراعة على الاتحاد

مادة ٦ - يعين الوزير رئيس مجلس ادارة الاتحاد ومديره العام وأعضاء مجلس الادارة من غير زراع القطاع الخاص والجمعيات التعاونية .

مادة ٧ - ينظم الاتحاد طريقة ايداع فائض حصيلته من النقد الأجنبي بالبنوك لاستخدامه في عمليات الاتحاد بالخارج وفقا لما يقرره وزير الزراعة مع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٨ - يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع الوزراء المختصين والجهات المعنية قرارات بتنظيم العلاقة بين الاتحاد والجهات المشرفة على النقل البحري والجوى والموانى البحرية والجوية والجهات المشرفة على عمليات التصدير والاستيراد والرقابة على النقد وكافة الجهات الحكومية التي تمارس نشاطا مماثلا لنشاط الاتحاد بما من شأنه تسهيل اجراءات دخول العاملين التابعين له الأماكن التي تخضع لهذه الجهات وعدم التقييد بالخدمات التي تؤديها شركات الخدمة الجوية والبحرية وتيسير ممارسة الاتحاد نشاطه عموما .

مادة ٩ - يبلغ رئيس مجلس الادارة جميع قرارات الجمعية العمومية وكذلك جميع قرارات مجلس الادارة الى الوزير خلال أسبوع من تاريخ صدورهما لاعتمادها أو تعديلها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ارسالها والا اعتبرت هناءه القرارات نافذة .

الباب الثالث

في أعضاء الاتحاد

الفصل الأول

في فئات العضوية

مادة ١٠ - يقبل في عضوية الاتحاد الفئات الآتية :

- (١) الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام متى كانت تعمل في مجال الحاصلات البستانية .
- (٢) الجمعيات التعاونية الزراعية .
- (٣) مزارعي القطاع الخاص المشتغلين بإنتاج الحاصلات البستانية .

الفصل الثاني

شروط عضوية مزارعي القطاع الخاص : في العضوية وشروطها

مادة ١١ - يقدم طلب العضوية الى المراقبة المختصة بالاتحاد على الاستمارة المعدة لذلك موقعا من طالب العضوية أو من ممثله القانوني ويرفق بالطلب المستندات المؤيدة لصحة بياناته .

مادة ١٢ - يشترط في من يكون عضوا من مزارعي القطاع الخاص .

- (١) أن يكون منتجا للحاصلات البستانية التصديرية .
- (٢) أن يكون متمتعا بجنسية جمهورية مصر العربية وبحقوقه المدنية وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو بعقوبة الحبس في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
- (٣) أن يكون حائزا بصفته مالكا أو مستأجرا لقطعة من الأرض الزراعية الصالحة لزراعة الحاصلات البستانية لا تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة .
- (٤) ألا يكون قد سقطت عنه عضوية الاتحاد ما لم تكن قد زالت أسباب سقوط عضويته .

مادة ١٣ - تقوم المراقبة المختصة ببحث الطلب ومعاينة أرض الطالب وتحديد ما يصلح منها لزراعة الحاصلات البستانية والتحقق من صحة البيانات المدونة بالاستمارة والمستندات المقدمة وتقديم تقريراً عن الطلب للجنة قبول العضوية خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٤ - تشكل لجنة من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة تمثل فئات الأعضاء بقدر الأمكان يعهد إليها ببحث طلبات العضوية وتقديم تقرير قبولها أو رفضها واعتماد البيانات الواردة بها ويخطر مقدم الطلب بقرار اللجنة بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ - في حالة رفض الطلب يجوز التظلم من قرار لجنة العضوية الى مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من وصول الاخطار الى الطالب ويكون قرار المجلس بالبت في التظلم نهائياً .

مادة ١٦ - يجب على العضو بمجرد اخطاره بقبول عضويته أن يبادر الى سداد رسم العضوية واشتراك السنة الميلادية التي قبل طلبه خلالها وذلك خلال شهر من تاريخ الاخطار والا سقط حقه في قبول طلبه .

مادة ١٧ - ينشأ سجل لقيود العضوية بكل فئة يسك بسعرفة الاتحاد تقيده به أسماء الأعضاء المقبولين بأرقام سلسلة بمجرد قيامهم بسداد رسوم العضوية والاشتراكات كما تثبت البيانات المتعلقة بالمساحة المعتمدة وموقعها وكل ما يطرأ على هذه الحيازة من تغيير وما يصدر بشأن العضو من قرارات ويصدر بشكل السجل وبياناته وكيفية القيد به وطريقة حفظه قرار من مجلس الإدارة .

مادة ١٨ - يفتح لكل عضو ملف خاص يحفظ به طلب العضو ومستنداته وأوراق المعاينة وقرار قبول العضوية وكل ما يتعلق بعلاقة العضو مع الاتحاد ويحفظ هذا الملف بالمراقبة المختصة .

مادة ١٩ - يعد الاتحاد بطاقة عضوية لكل عضو تحمل رقم القيد وتاريخه وتدون بها البيانات الخاصة بالعضو وتواريخ سداد الاشتراكات وغيرها من البيانات التي يقررها مجلس الإدارة .

الفصل الثالث

في رسوم القيد والاشتراكات

مادة ٢٠ - يؤدي العضو عند قبول عضويته بالاتحاد رسم العضوية المقرر حسب الآتي :

جنيه

- ٢٠ عشرون جنيها للعضو من مزارعي القطاع الخاص .
- ١٥٠ مائة وخمسون جنيها للجمعية التعاونية على مستوى القرية .
- ٢٥٠ مائتين وخمسون جنيها للجمعية التعاونية على مستوى المركز أو الجمعية المشتركة .
- ٥٠٠ خمسمائة جنيه للجمعية العامة على مستوى المحافظة (المركزية أو المتخصصة) .
- ٢٠٠٠ ألفا جنيها للجمعيات العامة والوحدات الاقتصادية .

مادة ٢١ - يؤدي العضو اشتراكا سنويا للاتحاد حسب الآتي :

جنيه

- ١٠ عشرة جنيها للعضو من مزارعي القطاع الخاص .
- ٧٥ خمسة وسبعون جنيها للجمعية التعاونية على مستوى القرية .
- ١٢٥ مائة خمسة وعشرون جنيها للجمعية التعاونية على مستوى المركز أو الجمعية المشتركة .
- ٢٥٠ مائتين وخمسون جنيها للجمعية العامة على مستوى المحافظة (المركزية أو المتخصصة) .
- ١٠٠٠ ألف جنيه للجمعيات العامة والوحدات الاقتصادية .

وتؤدي هذه الاشتراكات في موعد لا يتجاوز آخر أبريل من كل عام مع مراعاة حكم المادة ١٦ من هذه اللائحة .

مادة ٢٢ - يجوز بقرار من مجلس الإدارة تعديل قيمة الرسوم أو الاشتراكات السنوية ، ولا يسرى التعديل الا من السنة المالية التي تقرر فيها .

مادة ٢٣ - يجوز بقرار من مجلس الإدارة اعفاء العضو من كل أو بعض الاشتراك السنوي اذا قامت لدى العضو أسباب جدية يقرها المجلس ، كما يجوز للمجلس للأسباب التي يراها تقسيط الاشتراك أو تأجيل سداده لمدة لا تتجاوز سنة ، وفي هذه الحالة يجوز خصه من عائد الربح المقرر للعضو .

مادة ٢٤ - لا يجوز للعضو التأخير في سداد الاشتراكات السنوية سنتين متاليتين والا سقطت عضويته .

الفصل الرابع

حقوق وواجبات الأعضاء

مادة ٢٥ - يقوم الاتحاد بوضع برنامجا لنشاطه وبتحديد المساحات المطلوب زراعتها من المحاصيل التصديرية وأنواعها والعروات والمواعيد المناسبة لكل منها في المساحات التي يحوزها الأعضاء سواء على مستوى القرية أو على مستوى الجمهورية وذلك في بداية الموسم الزراعي ويحدد مواصفات ما يكلف كل عضو باقتاجه من تلك المحاصيل بما لا يتعارض مع سياسة وزارة الزراعة .

مادة ٢٦ - يحدد مجلس الإدارة الحد الأدنى الواجب استلامه من كل محصول يتم اقتاجه ، كما يحدد نظام التعامل في الداخل والخارج ويحظر على أى عضو التصرف في اقتاجه الملتزم به قبل الاتحاد .

مادة ٢٧ - يتولى الاتحاد توفير متطلبات الأعضاء من مستلزمات الانتاج .

مادة ٢٨ - يسهل الاتحاد طريقة امداد العضو بمهمات ومعدات الانتاج اللازمة سواء بتوفيرها محليا أو باستيرادها من الخارج .

مادة ٢٩ - يجوز منح سلف نقدية للعضو في الحدود التي يقرها مجلس الإدارة .

مادة ٣٠ - يقدم الاتحاد للعضو الارشادات الفنية اللازمة للزراعة في كافة مراحلها .

مادة ٣١ - يجوز للاتحاد تسويق الكميات غير الصالحة للتصدير أو تصنيعها داخليا .

مادة ٣٢ - يقوم الاتحاد بإجراء الحسابات النهائية السنوية مع الأعضاء وتسليم كل منهم عائد الربح المستحق له .

مادة ٣٣ - على كل عضو أن يلتزم بقانون الاتحاد ولائحته التنفيذية وسائر قرارات الاتحاد .

مادة ٣٤ - على كل عضو مراعاة مواعيد الزراعة وبذل كل العناية في إنتاج المحصول وتنفيذ ارشادات الاتحاد بكل دقة ، وعليه تسليم المحصول بمراكز التجميع المقررة بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المحددة لاعداد وتعبئة المنتجات للتصدير في مواعيدها .

مادة ٣٥ - يتولى مجلس ادارة الاتحاد تخطيط سياسة الإنتاج والتصدير بالتعاون مع أعضائه من المنتجين والمنتجين المصدرين وتحديد حجم إنتاج كل منهم ومسئوليات الأعضاء في مجال التصدير .

مادة ٣٦ - يجب على كل عضو أن يخطر الاتحاد بكل تغيير يطرأ على حيازته المعتمدة بمجرد حدوثه وتحفظ عضويته اذا قلت حيازته عن النصاب المقرر في هذه اللائحة .

مادة ٣٧ - على كل عضو أن يؤدي ما عليه من ديون واجبة الأداء أو عهد مستحقة الأداء وآلا بتأخر في سداد الاشتراكات في مواعيدها المقررة وعليه المحافظة على ما يسلم اليه من مهمات ومعدات الإنتاج على سبيل الأمانة ، ويردها سليمة وقت الطلب . . والا ألزم بثمنها على أساس السعر الذي يحدده الاتحاد .

مادة ٣٨ - لا يجوز للعضو الذي لم تضى على عضويته بالاتحاد ستة أشهر حضور الجمعية العمومية ويحرم العضو الذي لم يسدد الاشتراك الى ما قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بشهرين على الأقل من حضور الجمعية العمومية ، ويستثنى من ذلك من طبقت في شأنهم المادة ٢٣ من هذه اللائحة .

الفصل الخامس

حل الخلافات التي تنشأ بين الاتحاد وأعضائه

مادة ٣٩ - يقبل الأعضاء حل المنازعات التي تنشأ عن معاملاتهم مع الاتحاد بطريق التحكيم طبقاً لنصوص هذه اللائحة ، ويجب أن يتضمن طلب العضوية اقراراً من الطلب بذلك وأن يتضمن كل عقد يتم بين الاتحاد والعضو اقراراً بقبول ذلك .

ويجوز رفع النزاع الى المحكمة المختصة اذا لم تفصل فيه لجنة التحكيم خلال شهرين من تقديم طلب التحكيم ، وذلك ما لم يوافق العضو على مد هذا الأجل .

مادة ٤٠ - تشكل لجنة التحكيم سنوياً من رئيس وعضوين أصليين وعضوين احتياطيين يختارهم الجمعية العمومية من أعضائها ويمثلون فئات العضوية بقدر الامكان ، وتكون مهمة اللجنة الفصل في المنازعات التي ترفع اليها من الاتحاد أو أعضائه طبقاً للمادة السابقة .

مادة ٤١ - لا يجوز طلب التحكيم في المسائل التي لا يجوز الصلح فيها قانوناً .

مادة ٤٢ - يقدم طلب التحكيم الى رئيس لجنة التحكيم من أصل وثلاث صور ، وصور أخرى بعدد الخصوم ، ويجب أن يبين في الطلب أسماء الخصوم وموطنهم القانوني وموضوع النزاع وطلبات المدعى ، وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له .

ويحدد رئيس لجنة التحكيم ميعاد الجلسة التي ينظر فيها النزاع ومكان انعقاد اللجنة وتفيد السكرتارية المختصة الطلب في سجل خاص يعد لذلك وتفتح ملف للنزاع وعليها اعلان جميع الخصوم بالطلب وميعاد الجلسة المحددة لنظره ومكان انعقادها .

مادة ٤٣ - يكون اعلان جميع الأوراق المتعلقة بالتحكيم والاطارات التي توجهها السكرتارية المختصة بالبريد المسجل مع علم الوصول .

مادة ٤٤ - اذا لم يحضر أحد الخصوم بعد اعلانه بميعاد الجلسة ومكان انعقادها فللجنة أن تقضى في النزاع فى غيبته .

مادة ٤٥ - تنظر اللجنة النزاع المطروح على وجه السرعة وعليها أن تفصل فيه خلال شهرين من تقديم طلب التحكيم والا جاز للطالب رفع النزاع الى المحكمة .

ويصدر الحكم بأغلبية الآراء وعلى مقتضى قواعد القانون ما لم تكن اللجنة مفوضة من الخصوم فى الصلح .

وتسرى أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد شأنه نص فى هذا الشأن .

الفصل السادس

فى انقضاء العضوية

مادة ٤٦ - تزول صفة العضوية فى جميع الأحوال بانسحاب العضو من الاتحاد ، ويكون ذلك بطلب يقدم الى رئيس مجلس الادارة قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، ولا يجوز للعضو أن ينسحب من الاتحاد اذا ترتب على الانسحاب اخلال بما التزم به الاتحاد قبل الغير .

مادة ٤٧ - تنقضى العضوية بالنسبة للأعضاء من الأشخاص الطبيعيين فى الأحوال الآتية :

- (١) وفاة العضو .
- (٢) اذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها فى هذه اللائحة .
- (٣) اذا أتى عملاً من طبيعته أن يلحق بالاتحاد ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً .
- (٤) اذا أخل بالتزاماته المترتبة على العضوية .

مادة ٤٨ - تنقضى العضوية بالنسبة للأعضاء من الأشخاص المعنوية فى الأحوال الآتية :

- (١) بزوال شخصيتها المعنوية بأحد أسباب انقضاء الشخصية فى قوانين التعاون أو فافون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .
- (٢) الاخلال بالتزاماتها المترتبة على العضوية .

مادة ٤٩ - يصدر بزوال صفة العضوية أو انقضائها قرار من مجلس الإدارة .

مادة ٥٠ - فى جميع الأحوال التى تزول بها صفة العضوية أو تنقضى . . يتخذ الاتحاد الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه قبل صاحب الشأن أو ورثته أو خلفه الخاص .

مادة ٥١ - لا يترتب على وفاة الممثل القانونى للشخص المعنوى من الأعضاء أو فقده لأهليته أو زوال صفته انقضاء العضوية ويحل محله مثله القانونى الجديد .

الباب الرابع

فى ادارة الاتحاد

مادة ٥٢ - يتولى ادارة الاتحاد :

- (١) رئيس مجلس ادارة . . ويعين بقرار من الوزير .
- (٢) مدير عام . . ويعين بقرار من الوزير بناء على ترشيح من رئيس مجلس الإدارة .

(٣) مجلس الادارة . . ويشكل من عشرة أعضاء على الأكثر خلاف الرئيس وتنتخب الجمعية العمومية بالاقتراع السرى المباشر ستة منهم من بين أعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد سنة أخرى ثلاثة منهم من زراع القطاع الخاص وثلاثة آخرين من بين ممثلى الجمعيات الزراعية ، ويصدر قرار من الوزير بتعيين باقى الأعضاء من بينهم مدير عام الاتحاد .

- (٤) جمعية عمومية تضم جميع أعضاء الاتحاد .

الفصل الأول

فى رئيس مجلس الادارة

مادة ٥٣ - يختص رئيس مجلس الادارة بالمسائل الآتية :

- (١) ادارة الاتحاد وتطوير نظام العمل به وتدعيم أجهزته .
- (٢) تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

مادة ٥٤ - يمثل رئيس مجلس الادارة الاتحاد أمام القضاء وفى صلاته بالغير .

مادة ٥٥ - لمجلس الادارة أن يفوض رئيس مجلس الادارة أو لجنة من أعضائه فى بعض اختصاصاته .

مادة ٥٦ - لرئيس مجلس الادارة أن ينيب عنه أحد أعضاء المجلس فى حالة غيابه وتكون له جميع سلطاته .

الفصل الثانى

فى المدير العام

مادة ٥٧ - يعاون المدير العام رئيس مجلس الادارة فى ادارة الاتحاد وتطوير نظام العمل به وتدعيم أجهزته .

الفصل الثالث

فى مجلس الادارة

مادة ٥٨ - يشترط فيمن يكون عضوا عن الأشخاص الطبيعيين بمجلس الادارة :

- (١) أن يكون قد مضى على عضويته أكثر من سنة حتى موعد فتح باب الترشيح فيما عدا المجلس الأول .
- (٢) أن يكون قد أوفى بكافة التزاماته قبل الاتحاد ومسددا لاشتراكه حتى وقت الترشيح .
- (٣) أن يجيد القراءة والكتابة .

- (٤) الا تقل سنه عن ٣٠ سنة .
- (٥) الا يكون قد أسقطت عنه عضوية المجلس ما لم تكن قد مضت سنة على اسقاط هذه العضوية .
- مادة ٥٩ - يشترط فيمن يكون عضواً بمجلس الادارة عن الفئات الأخرى؛
- (١) أن يكون قد مضى على عضويته أكثر من سنة حتى موعد فتح باب الترشيح فيما عدا المجلس الأول .
- (٢) أن يكون قد أوفى بكافة التزاماته قبل الاتحاد ومسدداً لاشتراكه حتى وقت الترشيح مع عدم الاخلال بما جاء بالمادة ٣٨ .
- (٣) ألا يكون قد أسقطت عنه عضوية مجلس الادارة ما لم تكن قد مضت سنة على اسقاط هذه العضوية .
- مادة ٦٠ - لا يجوز أن يشترك في عضوية مجلس الادارة عضوان أو أكثر من محافظة واحدة .
- مادة ٦١ - مجلس الادارة هو السلطة المختصة بتنفيذ السياسة التي يسير عليها الاتحاد لتحقيق الأغراض التي قام الاتحاد من أجلها وفقاً لأحكام القانون وفي الحدود التي تقرها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٦٢ - يكون لمجلس الادارة جميع السلطات لمباشرة الأعمال التي تتصل بنشاط الاتحاد عدا ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية ويتولى مجلس الادارة بوجه خاص ما يأتي :
- (١) اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للاتحاد وذلك في نطاق أحكام القانون وهذه اللائحة التنفيذية .
- (٢) اعداد خطط نشاط الاتحاد لعرضها على الجمعية العمومية لاقرارها واعتمادها من وزير الزراعة ، ويجب أن تشمل :

(أ) خطة خمسية توضع خلال شهر يونيو كل خمس سنوات تتضمن بوجه خاص مدى التوسع فى مجال التطبيق العلمى للزراعة العلمية الحديثة بهدف تنظيم انتاج الحاصلات البستانية التصديرية وتصنيع المنتجات الزراعية وأهداف التصدير والتجهيزات والمنشآت المطلوبة لتنفيذ الخطة وحجم الاستثمارات ومصادر التمويل .

(ب) وضع خطة تنفيذية سنوية توضع فى النصف الأخير من شهر يونيو وتشمل الموازنة التخطيطية وتتضمن بوجه خاص بيان عقود الاتحاد وما يلزم لتنفيذها والمساحات التى يجرى زراعتها لدى الأعضاء وما قد يشتريه من منتجات زراعية وهدف تصديره وما يحتاج اليه من خبرة أجنبية وارتباطاته مع متعهدى النقل وشركات الملاحة البحرية والجوية والمنشآت والتجهيزات المقرر انجازها خلال العام تنفيذاً للخطة الخمسية .

(٣) وضع برنامج زراعة الحاصلات البستانية التصديرية وتحديد المساحات المقرر زراعتها لدى الأعضاء من كل صنف على المستويات المختلفة وتحديد مواصفات الانتاج وتنسيقه بما يتفق وتنفيذ عقود التصدير المرتبط عليها ويشمل ذلك توفير مستلزمات الانتاج اللازمة .

(٤) وضع الخطط العامة التى تكفل تطوير الانتاج وأحكام الرقابة على جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة استخداماً اقتصادياً سليماً وكل ما من شأنه زيادة كفاءة الانتاج ووضع البرامج التفصيلية لذلك .

(٥) عقد القروض المباشرة مع الجهات المصرية أو الأجنبية أو الدولية بعد الرجوع الى الجمعية العمومية .

(٦) قبول التبرعات والهبات .

(٧) منح التبرعات للأغراض العامة بما لا يتجاوز ٣٪ من صافى أرباح الاتحاد فى خلال السنة السابقة . على أن يكون التبرع للأغراض الاجتماعية الخاصة بالعاملين بالاتحاد .

(٨) ترشيح مراجع الحسابات الخارجى .

(٩) اعداد الميزانية وتقرير الحساب الختامى والتقرير السنوى وعرضه على الجمعية العمومية لقراره .

١٠ - تشكيل اللجان المنصوص عليها فى هذه اللائحة من بين أعضاء المجلس .

مادة ٦٣ - يجتمع مجلس الإدارة فى جلسة اعتيادية مرة على الأقل كل شهر فى مقر الاتحاد فى الميعاد الدورى الذى يحدده ويخطر الأعضاء بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل ، ويجتمع المجلس اجتماعا غير عادى بناء على دعوة من الرئيس أو بناء على طلب خمسة على الأقل من أعضائه بكتاب مسبب ، ويجوز فى هذه الحالة توجيه الدعوة بأية وسيلة ولو بالتليفون .

ويجوز بناء على طلب رئيس المجلس أو بسوافقة أغلبية الحاضرين ادراج المسائل المستعجلة فى نفس الجلسة ويكون اجتماع المجلس صحيحا اذا حضره أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ويكون لكل عضو صوت واحد . فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٦٤ - لا يجوز أن ينوب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن غيره من الأعضاء عند التصويت .

مادة ٦٥ - جلسات مجلس الإدارة سرية وتدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص ويوقع على كل محضر رئيس المجلس وأمين السر الذى يختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالاتحاد .

وللعضو أن يطلب اثبات اعتراضه فى محضر الاجتماع وعلى أمين السر أن يسجل ذلك بناء على موافقة رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٦٦ - يجوز لمجلس الإدارة دعوة أى من العاملين بالاتحاد أو غيره من نوى الخبرة لحضور جلسة المجلس للإدلاء بما يرى المجلس طلبه من بيانات أو مضاحات ولا يكون لهؤلاء صوت معدود فى اصدار القرار .

مادة ٦٧ - يشكل المجلس من بين أعضائه اللجان اللازمة لبحث المسائل المتعلقة بالعمل بالاتحاد ويجب أن يشكل لجنة لقبول العضوية من بين أعضائه كما يشكل المجلس من بين أعضائه ومن غيرهم لجنة للاقتاج وأخرى للتصدير .

مادة ٦٨ - إذا تغيب العضو المنتخب ثلاث مرات متتالية عن حضور جلسات المجلس بدون عذر مقبول بما فيها الجلسات غير العادية ينذر بالفصل بكتاب موصى عليه بعلم الوصول من رئيس مجلس الإدارة . . فاذا تغيب للمرة الرابعة سقطت عضويته في المجلس وحل محله التالي في عدد الأصوات في الانتخابات من نفس الفئة ليكمل مدته ، فاذا كان من الأعضاء المعينين عرض الأمر على الوزير ليعين بدله .

مادة ٦٩ - تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة إذا فقد شرطاً من شروط العضوية بالاتحاد أو بانقضاء عضويته فيه .

مادة ٧٠ - إذا انقضت عضوية عضو مجلس الإدارة المنتخب حل محله التالي له في عدد الأصوات في الانتخابات ليكمل مدته .

مادة ٧١ - يكون اسقاط عضوية مجلس الإدارة بالنسبة للأعضاء المنتخبين بقرار من المجلس في الحالات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

الفصل الرابع

في الجمعية العمومية

مادة ٧٢ - الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الاتحاد وتؤلف من جميع أعضاء الاتحاد مع مراعاة حكم المادة ٣٨ من هذه اللائحة ، ويتولى رئيس مجلس الإدارة رئاسة الجمعية .

مادة ٧٣ - تعد جداول بأسماء الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية بأرقام مسلسلية وتعلن بلوحة الاعلانات بمقر الاتحاد وفروعه في أول أكتوبر كل عام يدون بها اسم العضو وعدد أصواته ولكل عضو الحق في التظلم من عدم ادراج اسمه في هذه الكشوف أو ادراج اسم عضو ليس له حق حضوره

الجمعية أو في عدد أصواته وذلك في موعد لا يتجاوز أول يونيو من كل عام يطلب يقدم الى رئيس مجلس الإدارة الذي يحيله الى المراقبة المختصة لبحث أوجه النظم وتقديم تقرير عن كل طلب يعرض على مجلس الإدارة .

ويكون قرار المجلس بالفصل في التظلم نهائيا ويجب أن يصدر القرار قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار وتدرج أسماء من قبلت تظلماتهم أو تعدل عدد أصواتهم في الجداول المشار إليها كما تشطب منه أسماء من قبل الاعتراض عليهم ويخطرون بذلك .

مادة ٧٤ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا في شهر ديسمبر من كل سنة بناء على دعوة من مجلس الإدارة للنظر في تقرير المجلس عن أعمال السنة المالية المنقضية وفي اقرار الخطة السنوية والخطة متوسطة الأجل والموافقة على الميزانية ولتقرير اجراء الانتخابات السنوية للأعضاء الستة في مجلس الإدارة اذا لزم الأمر وتعيين مراجع الحسابات الخارجى .

ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره نصف عدد الأعضاء الجائز لهم حضور الجمعية فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك عقد الاجتماع قانونيا بعد انقضاء ساعة بحضور ربع مجموع الأعضاء . فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك انعقدت الجمعية في اليوم الخامس عشر من تاريخ الاجتماع السابق ويكون انعقادها في هذه الحالة صحيحا بأى عدد من الأعضاء .

مادة ٧٥ - تعقد اجتماعات الجمعية العمومية في مقر الاتحاد ، ويجوز أن يعقد الاجتماع في أى مكان آخر يحدده مجلس الإدارة ، ويجب أن يعلن عن الاجتماع قبل مواعده بثلاثة أسابيع على الأقل وأن يبين بالاعلان مكان وزمان الاجتماع وجدول الأعمال ويتم اصدار الاعلان عن طريق ارساله الى جميع الأعضاء واذا زاد عدد الأعضاء عن خمسين عضوا يجوز دعوتهم باعلان عام يلصق بلوحة الاعلانات بمقر الاتحاد وفروعه وينشر في احدى الصحف .

مادة - ٧٦ - يجب على الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية أن يحضروا بأنفسهم ، ومع هذا يجوز للعضو من مزارعى القطاع الخاص أن ينوب عضواً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة فى الحضور عنه بتوكيل معتمد التوقيع عليه من الاتحاد ، ولا يجوز أن ينوب عضو عن أكثر من عضو واحد .

مادة ٧٧ - يكون الدخول الى مكان الاجتماع بإبراز بطاقة العضوية والتوكيل المعتمد اذا دعا الأمر والتوقيع فى كشوف الحضور المعدة لذلك .

مادة ٧٨ - يجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلاً فى الجمعية العمومية بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وفى جميع الأحوال يجب أن يحضر الجمعية رئيس المجلس أو المدير العام .

مادة ٧٩ - عند اكتمال العدد القانونى من واقع كشوف الحضور يتلو رئيس الجمعية تقرير مجلس الإدارة ثم تناقش الجمعية جدول الأعمال حسب ترتيب المسائل الواردة به وتكون انتخابات الأعضاء الستة فى مجلس الإدارة آخر مسألة تعرض للمناقشة ، ولا يجوز أن تنظر الجمعية فى مسائل غير مدرجة بجدول أعمالها .

مادة ٨٠ - لكل عضو من الأعضاء المزارعين صوت واحد ولكل جمعية تعاونية على مستوى القرية صوتين وثلاثة أصوات لكل من الجمعيات المشتركة والنوعية على مستوى المركز وأربع أصوات لكل من الجمعيات المركزية والنوعية على مستوى المحافظة وخمسة أصوات للجمعيات العامة والوحدات الاقتصادية .

مادة ٨١ - لكل عضو أثناء الجمعية العمومية حق مناقشة المسائل المدرجة فى جدول الأعمال ويكون المجلس ملزماً بالإجابة على أسئلة الأعضاء بالقدر الذى لا يعرض مصالح الاتحاد للضرر .

فاذا رأى العضو أن الرد على سؤاله غير كاف . . احتكم الى الجمعية العمومية وكان قرارها واجب التنفيذ وثبتت خلاصة وافية لجميع المناقشات فى محضر الجمعية العمومية .

مادة ٨٢ - تؤخذ الأصوات عن كل مسألة في جدول الأعمال على حدة وذلك برفع اليد الى أعلا وأخذ أصوات المزارعين أولا ثم للأعضاء من الفئات الأخرى ، فاذا تساوت الأصوات احتكم الى الرئيس لترجيح أحد الجانبين .

مادة ٨٣ - تدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية في دفتر خاص ويوقع عليها رئيس الجمعية والموظف المختص الذي يختاره رئيس الجمعية من بين موظفى الاتحاد ليفوم بأعمال السكرتارية ومن جامعى الأصوات الذين تختارهم الجمعية العمومية .

مادة ٨٤ - تختار الجمعية العمومية العامة مراجعا خارجيا للحسابات من بين من يرشحهم مجلس الادارة . . على أن يكون من المحاسبين المقيدين بالجدول .

مادة ٨٥ - يجب على مراجع الحسابات مراجعة حساب الاتحاد مرة في السنة على الأقل وتشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الاتحاد ومستنداته وحساباته وجرد خزائنه ومخازنه واعتماد ميزانيته ، وتتم المراجعة في مقر الاتحاد .

مادة ٨٦ - يجب على مراجع الحسابات أن يضع تقريرا سنويا عن حالة الاتحاد وأن يرسل هذا التقرير الى مجلس الادارة ويقوم بعرضه على الجمعية العمومية .

مادة ٨٧ - يجوز لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية الى انعقاد غير عادى كلما رأى ضرورة لذلك ، كما يجوز لثلث الأعضاء أن يطلبوا دعوتها لانعقاد غير عادى بطلب موقع عليه منهم يقدم الى رئيس مجلس الادارة .

مادة ٨٨ - لا تنظر الجمعية العمومية غير العادية الا المسائل التى دعيت للانعقاد من أجلها .

مادة ٨٩ - يكون اجتماع الجمعية العمومية غير العادية صحيحا بحضور ثلثى عدد الأعضاء على الأقل . . فاذا لم يتوافر هذا العدد دعيت للانعقاد خلال خمسة عشر يوما ويكون انعقادها صحيحا في هذه الحالة بحضور ثلث عدد أعضائها .

مادة ٩٠ - تسرى على اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية أحكام المواد ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ من هذه اللائحة .

الفصل الخامس

في انتخابات الأعضاء الستة بمجلس الإدارة

مادة ٩١ - عندما تقرر الجمعية العمومية اجراء انتخابات للأعضاء الستة في مجلس الإدارة أو عندما تنتهى مدتهم تتم الانتخابات بعد شهر من تاريخ عقد الجمعية العمومية ويعان عن ذلك حسبما هو مقرر بالمادة ٧٥ .

مادة ٩٢ - يكون الترشيح بطلب يقدم الى رئيس المجلس خلال الأسبوع الأول من المدة المبينة فى المادة السابقة .

مادة ٩٣ - يشكل رئيس مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة من أعضاء الجمعية العمومية من غير المرشحين يحدد من بينهم الرئيس يمثلون فئات الأعضاء بقدر الامكان تكون مهمتها بحث طلبات الترشيح والاشراف على عملية الانتخابات .

مادة ٩٤ - تقوم لجنة الانتخابات فى خلال الأسبوع الثانى من المدة المبينة فى المادة ٩١ ببحث طلبات الترشيح ومدى مطابقتها لشروط العضوية واطلان نتيجة الترشيح فى خلال الأسبوع التالى ويكون قرارها نهائيا بعد اعتمادها من رئيس مجلس الإدارة .

ويتم الاعلان عن أسماء المرشحين بكشوف تعلن بلوحة الاعلانات بمقر الاتحاد وفروعه .

مادة ٩٥ - تعد بطاقات انتخابات متماثلة من فئة صوت واحد وفئة صوتين وفئة ثلاثة أصوات وفئة أربعة أصوات وخمسة أصوات بألوان مختلفة ، وتحتوى البطاقة من كل نوع منها أسماء المرشحين وأمام كل اسم مربع لابداء الرأى فيه .

مادة ٩٦ - تعد تذكرة انتخابية لكن عضو يدون بها اسمه وفئته وعدد الأصوات المقررة له ورقم قيده بالجدول المشار اليه في المادة ٧٣ من هذه اللائحة وتسلم اليه هذه البطاقة عند حضوره الى المقر الموجود به لجنة الانتخابات .

مادة ٩٧ - تتولى عملية الانتخابات لجنة ثلاثية من أعضاء الجمعية العمومية غير المرشحين يختارهم رئيس مجلس الادارة .

تتم عملية الانتخاب في مقر الاتحاد ، ويجوز في حالة كثرة عدد الأعضاء أن يشكل رئيس مجلس الادارة لجانا فرعية في مقر الاتحاد أو فروعها كلها أو بعضها ليبنى فيها الأعضاء المقيمين بدائرة هذه الفروع بأصواتهم ، وفي هذه الحالة تشكل لجانا فرعية مماثلة للجنة الرئيسية سالفه الذكر لتشرف على عملية التصويت في تلك الفروع ويوضح ذلك في الاعلان المشار اليه بالمادة ٩٤ .

مادة ٩٨ - تعد غرفة بمقر الاتحاد وفي مقر كل فرع يتقرر اجراء الانتخابات في دائرته لتكون قاعة للانتخاب تزود بمنضدة والعدد اللازم من المقاعد وصندوق للانتخاب له قفل ومفتاح ، ويجب أن تشمل القاعة على سائر أو أكثر لاعطاء الأصوات خلفه ويلصق على بابها اعلان دعوة الناخبين ونسخة مكبرة من بطاقات الانتخاب .

مادة ٩٩ - يكون للجنة الانتخاب سكرتير يختار من بين موظفي الاتحاد للتأشير بنسخة جدول الناخبين المشار اليه في المادة ٧٣ قرين أسماء الحاضرين وتحرير المحاضر اللازمة .

مادة ١٠٠ - في اليوم السابق للانتخاب يتسلم رئيس لجنة الانتخاب من المراقبة المختصة مظاريف مختومة بالجمع الأحمر بختم الاتحاد يحتوى احداها على نسخة من جداول الناخبين الخاصة بلجنته وتحتوى المظاريف الأخرى على العدد الكافي من بطاقات الانتخاب من كل نوع من الأنواع المشار اليها في المادة ٩٥ ، كما تسلم اليه نسخة من تعليمات الانتخاب المستخرجة من أحكام هذه اللائحة ومفتاح صندوق الانتخاب بلجنته والعدد اللازم من الأقلام والكميات

المناسبة من الجسع الأحمر ومظاريف فارغة لوضع الأوراق الباقية والكشوف اللازمة لعملية الفرز وشريط لعلق فتحات صندوق الانتخاب اذا لزم الأمر .

مادة ١٠١ - في الساعة التاسعة من صباح اليوم المحدد للانتخاب تجتمع اللجنة ومعها السكرتير بقاعة الانتخاب وتتحقق من مطابقة القاعة لأحكام هذه اللائحة ومن خلو صندوق الانتخاب من أى أوراق ، ويقوم رئيس اللجنة بتقلبه والاحتفاظ بمفتاحه ثم يتولى فض المظاريف وعد بطاقات الانتخاب من كل نوع واثبات عدد كل نوع منها بحضور اللجنة ، كما يتحقق رئيس اللجنة من لصق نسخة اعلان دعوة الناخبين والنسخ المكبرة من بطاقات الانتخاب على باب القاعة ثم يدعو الناخبين الى دخول قاعة الانتخاب .

مادة ١٠٢ - يجب على العضو الناخب ابراز تذكيرته الانتخابية عند حضوره أمام لجنة الانتخاب وتتحقق اللجنة من شخصيته ويؤشر قرين اسمه بجدول الناخبين وتسلم اليه البطاقة الانتخابية الخاصة به حسب عدد الأصوات المقررة له وقلم للتأشير به وعليه بعد الادلاء بصوته رد البطاقات مطوية الى رئيس اللجنة لوضعها بالصندوق ، واذا كان العضو لا يعرف القراءة والكتابة أرشده الرئيس الى كيفية الادلاء بصوته ، ويجوز أن يؤشر فى البطاقة نيابة عنه .

مادة ١٠٣ - تستمر اللجنة فى عملها حتى الساعة الخامسة مساء وتحصص الناخبين الموجودين فى تلك اللجنة وتغلق عليهم باب القاعة ليدلوا بأصواتهم ، ولا يجوز لغيرهم الادلاء بأى صوت بعد ذلك .

مادة ١٠٤ - على العضو الناخب أن يختار ثلاثة من المرشحين عن المزارعين وثلاثة آخرين عن الجمعيات التعاونية ويتم ذلك بوضع علامة بالمربع الموجود أمام اسم المرشح الذى يختاره أو قرين اسمه ويبطل الصوت اذا اختار العضو الناخب عددا أقل أو أكبر من ذلك من كل فئة .

مادة ١٠٥ - لا يجوز للمرشح دخول قاعة الانتخاب الا للادلاء بصوته .

مادة ١٠٦ - تقوم اللجنة بعد انتهاء عملية التصويت بحصر البطاقات التي لم تستعمل ومطابقة الأصوات المستعملة على جدول الناخبين ويحرر محضرا بذلك يبين به ما قامت به من أعمال وعدد من أدلوا بأصواتهم وأساء المتخلفين ويوقع عليه من الرئيس وأعضاء اللجنة والسكرتير وتوضع هذه الأوراق بالمظاريف الخاصة بها وتختم بالجمع الأحمر ويوقع عليها من رئيس اللجنة كما يلصق شريط على فتحات صندوق الانتخاب فور عملية التصويت ويختم بالجمع بخاتم رئيس اللجنة في حالة تعدد لجان الانتخاب .

مادة ١٠٧ - تتم عملية الفرز بمقر الاتحاد في نفس يوم الانتخابات اذا لم تتعدد اللجان . وفي اليوم التالي في حالة تعددها وتنقل اليها صناديق الانتخاب المختومة وتجرى عملية الفرز برئاسة رئيس اللجنة الرئيسية وعضوية أعضائها ورؤساء اللجان الفرعية وبحضور من يشاء من المرشحين ولكن مرشح أن ينيب عنه أى عضو آخر لحضور اجراءات الفرز .

مادة ١٠٨ - يقوم رئيس لجنة الفرز بفتح كل صندوق أمام الحاضرين وتجرى عملية الفرز وتثبت الأصوات الصحيحة في كشوف الفرز ويوقع على هذه الكشوف من رئيس اللجنة وأعضائها .

مادة ١٠٩ - يكون انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية النسبية واذا تساوت الأصوات يقترح بينهم مع مراعاة حكم المادة ٥٩ من هذه اللائحة .

مادة ١١٠ - يعلن رئيس اللجنة نتيجة الانتخابات وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح ويحرر محضرا بذلك وتوضع جميع أوراق الانتخابات والفرز في مظاريف خاصة مختومة بالجمع الأحمر وتحفظ بالمراقبة المختصة .

مادة ١١١ - يبلغ رئيس اللجنة رئيس مجلس الادارة بنتيجة الانتخابات فور اتمامها، وعلى رئيس مجلس الادارة أن يبلغ الوزير تلك النتيجة خلال سبعة أيام من اعلانها لتعيين باقى أعضاء مجلس الادارة أو تجديد تعيينهم .

مادة ١١٢ - يدعو رئيس مجلس الادارة مجلس الادارة الى الانعقاد خلال أسبوعين على الأكثر من اتمام تشكيله للبدء في مزاولة عمله .

مادة ١١٣ - في حالة تعذر اجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة في الموعد المحدد ، لوزير الزراعة أن يشكل مجلس إدارة مؤقت للاتحاد لحين اجراء انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز أن يزيد عمل المجلس المؤقت عن عام قابل للتجديد لعام آخر .

الباب الخامس

في الجهاز التنفيذي للاتحاد

مادة ١١٤ - تعتبر أحكام هذه اللائحة وكافة ما تصدره الإدارة من قرارات وتعليقات لتنفيذها جزءا متما للعلاقة بين الاتحاد والعاملين به .

مادة ١١٥ - يكون للاتحاد جهاز تنفيذي يتكون من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والادارات العامة والمراقبات العامة والمراقبات الموضحة بالخريطة المرفقة بهذه اللائحة .

مادة ١١٦ - لمجلس الإدارة أن ينشئ الأقسام والوظائف المعاونة للمراقبات العامة والمراقبات الواردة بالخريطة المشار اليها في المادة السابقة حسب احتياجات العمل .

مادة ١١٧ - يضع مجلس الإدارة جدولا لتوصيف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل احدى مستويات الجدول الملحق بهذه اللائحة .

مادة ١١٨ - يجوز لمجلس الإدارة اعادة تقييم الوظائف أو استحداث وظائف جديدة أو انشاء فروع في الداخل أو الخارج .

الباب السادس

في تحديد مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء

مجلس الادارة والمدير العام

مادة ١١٩ - يستحق رئيس مجلس الادارة والمدير العام المرتبات والبدلات الموضحة بالجدول المرفق .

مادة ١٢٠ - لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن ٥٪ من صافي الفائض وتحدد وتوزع بمعرفة المجلس .

مادة ١٢١ - يكون بدل حضور جلسات مجلس الادارة بواقع ثلاثون جنيها لكل عضو عن كل جلسة بخلاف مصروفات السفر الفعلية والاقامة التي يحددها المجلس .

ولمجلس الادارة الاستعانة بمستشارين وخبراء في المسائل الفنية والمالية والادارية والقانونية بمكافآت يحددها مجلس الادارة .
ويجوز لمجلس الادارة تقرير مكافأة شهرية لعضو المجلس لقاء اشتراكه في اللجان الدائمة .

الباب السابع

في نظام العاملين بالاتحاد والمعاملة المالية للعاملين بالخارج

الفصل الأول

التعيين

مادة ١٢٢ - التعيين بالاتحاد يكون بصفة دائمة أو مؤقتة أو موسمية وفقا لاحتياجات العمل .

مادة ١٢٣ - يضع الاتحاد الشروط التي تستلزم توافرها فيمن يلتحق بالعمل به حسب طبيعة العمل ونوعه وظروفه .

مادة ١٢٤ - يشترط فيمن يعين بالاتحاد :

(أ) أن تتوافر فيه كل الشروط الواجب توافرها فيمن يشغل الوظيفة المراد التعيين عليها .

(ب) أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يرى الاتحاد اجراءها .

(ج) أن تثبت لياقته صحيا بمعرفة الجهة الطبية التي يحددها الاتحاد .

(د) الا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخاة بالشرف أو الأمانة .

(هـ) الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بحكم أو قرار تأديبي .

مادة ١٢٥ - على راغب الالتحاق بالعمل بالاتحاد أن يقدم طلبا موضحا به بياناته ومرغضا به الأوراق الآتية :

(أ) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها وصورة البطاقة الشخصية .

(ب) المؤهلات العلمية ان كانت شرطا للتعيين .

(ج) شهادة الخبرة السابقة ان كانت شرطا للتعيين .

(د) صحيفة الحالة الجنائية .

(هـ) تحديد الموقف من الخدمة العسكرية والخدمة العامة .

(و) شهادة قيد من مكتب العمل .

(ز) اقرار ذمة مالية لمن يصدر قرار بتعيينه في الاتحاد .

(ح) أية أوراق أو مستندات أخرى يطلبها الاتحاد .

مادة ١٢٦ - يكون التعيين في وظائف الادارة العليا بقرار من مجلس الادارة ، ويكون التعيين في باقى المستويات بقرار من رئيس مجلس الادارة .

وتعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين ، فاذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عامل فى وظيفة واحدة اعتبرت الأقدمية كما يلى :

(١) اذا كان التعيين متضمنا ترقية اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية فى المستوى السابق .

(٢) اذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس الأقدمية في الحصول على المؤهل . . فان تساوا قدم الأكبر سناً .

مادة ١٢٧ - اذا تم التعيين نتيجة تقديم بيانات أو اقرارات أو شهادات غير صحيحة أو نتيجة اخفاء بيانات لو علم بها الاتحاد لما تم التعيين كان للاتحاد فسخ العقد فوراً دون حاجة الى تنبيه أو اذار ودون تعويض أو مكافأة .

مادة ١٢٨ - يتم استلام العمل خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاخطار بصدور قرار التعيين ويجوز للاتحاد منح أسبوع آخر والا اعتبر القرار لاغياً ، ويجوز للسلطة المختصة بالتعيين التجاوز عن تلك المدد .

مادة ١٢٩ - يوضع المعينون لأول مره تحت الاختبار لمدة ستة شهور تبدأ من تاريخ تسلمهم العمل وتتقرر صلاحيتهم خلال تلك الفترة على ضوء التقارير التي توضع عنهم بمعرفة رؤسائهم .

مادة ١٣٠ - للاتحاد في أى وقت خلال فترة الاختبار الاستغناء عن خدمة العامل اذا تبين عدم صلاحيته للعمل دون اذار أو تنبيه ودون أن يكون له حق في تعويض أو مكافأة .

مادة ١٣١ - تبدأ الخدمة وتحتسب الأجور وتسرى جميع آثار عقد العمل اعتباراً من تاريخ استلام العمل .

مادة ١٣٢ - يجوز اسناد أعمال عرضية أو مؤقتة أو موسمية بالاتحاد ، وتسرى على المتعاقد معهم بتلك الأعمال الشروط الواردة بالعقد ، كما ينطبق عليهم أنظمة الاتحاد فيما لا يتعارض مع ما يتضمنه العقد من شروط .

ويكون اسناد تلك الأعمال بقرار من المدير العام اذا لم تتجاوز المكافأة الشهرية للعامل لمائة جنيه وبقرار من رئيس مجلس الادارة اذا زادت المكافأة عن ذلك .

مادة ١٣٣ - للاتحاد أن يتعاقد مع ذوى الخبرة التى يحتاجها بصفة مؤقتة بعقود محددة المدة أو محددة الغرض بقرار من مجلس ادارة الاتحاد .

مادة ١٣٤ - للاتحاد أن يتعاقد مع الأجانب ذوى الخبرات التى يحتاجها بشرط استيفائهم للشروط التى تنظمها القوانين ، ويتم التعاقد بقرار من مجلس ادارة الاتحاد .

مادة ١٣٥ - للاتحاد الاستعانة بذوى الخبرات من القطاع العام والحكومة .

الترقيات

مادة ١٣٦ - الترقية فى الاتحاد بالاختبار على أساس الكفاية ويستهدى فى ذلك بما يديه الرؤساء وبما يرد فى ملفات خدمة العاملين من عناصر الامتياز .

مادة ١٣٧ - تكون الترقية للوظيفة الأعلى فى المجموعة النوعية التى ينتمى اليها العامل ويشترط أن تتوافر فيه الشروط الواجب توافرها فىمن يشغلها .

مادة ١٣٨ - يجوز بقرار من مجلس الادارة وبناء على اقتراح رئيس مجلس الادارة ترقية العاملين ذوى الخبرات أو الكفاءات أو التخصصات المتميزة والنشاط الملحوظ لأكثر من الوظيفة التالية للوظيفة التى يشغلها بشرط استيفائه لتمدد الكلية .

مادة ١٣٩ - يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين ، وتعتبر نافذة من التاريخ المحدد بالقرار .

مادة ١٤٠ - يستحق العامل بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيضا أكبر اعتبارا من التاريخ الذى يتحدد بقرار الترقية ، ولا يخل ذلك باستحقاق العلاوة الدورية فى موعدها .

الفصل الثاني

التقارير الدورية

مادة ١٤١ - يحرر عن العامل تقرير دورى سنوى يوضح فيه مدى كفايته الانتاجية وتعاونه مع زملائه ونشاطه وسلوكه وكل ما يتعلق بعلاقاته بالعمل ، ويكون تقرير الكفاية باحدى المراتب الآتية :

ممتاز أكثر من ٨٥ الى ١٠٠ درجة

جيد أكثر من ٦٥ الى ٨٥ درجة

متوسط من ٥٠ الى ٦٥ درجة

ضعيف أقل من ٥٠ درجة

مادة ١٤٢ - يعد التقرير السنوى عن المدة من أول يناير حتى نهاية ديسمبر كل عام .

مادة ١٤٣ - يخضع لنظام التقارير الدورية جميع العاملين بالاتحاد .

مادة ١٤٤ - يعد التقرير الدورى كتابة بواسطة كل من الرئيس المباشر والمدير المختص .

مادة ١٤٥ - يتم اعتماد تقارير العاملين شاغلى وظائف الادارة العليا ومديرى الادارات من رئيس مجلس الادارة ، وباقى الفئات من مدير عام الاتحاد .

مادة ١٤٦ - يخاطر العامل الذى قدرت كفايته بدرجة متوسط أو ضعيف بأوجه الضعف فى مستوى أدائه والملاحظات على عمله وسلوكه .

مادة ١٤٧ - ينقل العامل الذى تقدر كفايته بتقدير ضعيف الى عمل آخر يتلاءم مع استعداداه بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح المدير العام، وإذا حصل على تقرير كفاية آخر بدرجة ضعيف يتم فسخ العقد .

مادة ١٤٨ - للعامل الحاصل على تقرير متوسط أو ضعيف . . التظلم من تقريره الى رئيس مجلس الادارة .

الفصل الثالث

النقل

مادة ١٤٩ - لرئيس مجلس ادارة الاتحاد نقل العامل من قسم الى آخر أو من عمل الى آخر وفقا لمقتضيات حسن سير العمل وتنظيمه .

الفصل الرابع

في مواعيد العمل والاجازات

أولا - مواعيد العمل

مادة ١٥٠ - تكون مواعيد حضور العاملين وانصرافهم بالاتحاد وفقا لما يقرره مجلس ادارة الاتحاد .

مادة ١٥١ - يحدد المدير العام مواعيد الورديات طبقا لظروف العمل .

مادة ١٥٢ - يتم اثبات الحضور والغياب ومواعيده بمقتضى السجلات التى تعد لهذا الغرض .

مادة ١٥٣ - على كل عامل أن يتواجد فى مكان عمله فى الموعد المحدد لبدئه وعدم الانصراف قبل الموعد المحدد لانتهاهه أو قبل الانتهاء من أعماله اليومية .

مادة ١٥٤ - العمال المكلفون بالأعمال الشهيدية للعمل أو بأعمال النظافة يحضرون قبل المواعيد المحددة بنصف ساعة على الأقل مع عدم الانصراف قبل انتهاء الأعمال المكلفين بها .

مادة ١٥٥ - يعتمد المدير العام قواعد تنظيم مواعيد العاملين المختصين بالحراسة والأمن .

ثانيا - الاجازات السنوية

مادة ١٥٦ - يستحق العامل في حدود القواعد والضوابط المبينة بعد الاجازات الآتى بيافها :

١ - اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل على النحو التالى :

(أ) ١٥ يوما فى السنة الأولى على ألا تمنح الا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ استلام العمل •

(ب) ٢١ يوما لمن قضى سنة كاملة على الأقل فى خدمة الاتحاد •

(ج) ٣٠ يوما لمن أمضى عشر سنوات فى الخدمة أو بلغ سن الخمسين وشاغلى وظائف مدير عام ومدير ادارة •

٢ - اجازة عارضة بأجر كامل لمدة ثلاثة أيام فى السنة تخصم من الاجازة الاعتيادية ولا تجاوز يوما فى المرة الواحدة ، وذلك بسبب طارئ يتعذر معه طلب الحصول على اجازة ولا يجوز أن تتصل الاجازة العارضة بعطلة رسمية أو باجازة من أى نوع آخر الا لأسباب قوية وبشرط موافقة المدير المختص •

مادة ١٥٧ - تتخذ السنة الميلادية من أول يناير حتى آخر ديسمبر أساسا

لحساب الاجازات •

مادة ١٥٨ - يجوز تجزئة الاجازة الاعتيادية المستحقة للعامل فيما زاد على

سنة أيام متصلة فى السنة •

مادة ١٥٩ - لا يدخل فى حساب الاجازة الاعتيادية السنوية أيام عطلات

الأعياد والمناسبات الرسمية التى تتخللها •

مادة ١٦٠ - يجوز للمدير المختص أن يقرر مواعيد الاجازة السنوية لكل

فرد أو فريق من العاملين خلال السنة حسبما يراه متفقا وصالح العمل ، ولا يجوز

للعامل القيام بالاجازة الا بعد تصريح كتابى بها •

مادة ١٦١ - للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام العطلات الرسمية التي يقرها الاتحاد وفقا للقانون ، ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف اذا دعت الضرورة الى ذلك أو يمنح أياما عوضا عنها .

مادة ١٦٢ - يجوز للاتحاد عند الضرورة استدعاء العامل من إجازته السنوية ويتحمل الاتحاد مصاريف وبدل السفر متى كان العامل يقضى إجازته خارج بلد مقر الاتحاد .

مادة ١٦٣ - للمدير المختص الموافقة بناء على طلب العامل على ضم مدة الإجازة السنوية للعامل فيما زاد على الستة أيام بشرط ألا يزيد الرصيد بأية حال على ثلاثة شهور .

مادة ١٦٤ - لا يجوز للعامل أن يعمل بأجر أو بغير أجر لدى الغير خلال إجازته المقررة بلائحة الاتحاد وألا يسترد منه ما دفع من أجر .

ثالثا - الاجازات الخاصة

مادة ١٦٥ - يستحق العامل إجازة خاصة بأجر كامل ولا تحتسب ضمن الاجازات المقررة وذلك في الحالات الآتية :

١ - لأداء فريضة الحج أو زيارة بيت المقدس ، وتكون لمدة شهر ولمرة واحدة طوال حياته الوظيفية وبشرط أن يكون قد أمضى في خدمة الاتحاد ثلاث سنوات متصلة .

٢ - للعامل المخالط لمريض بمرض معد ولطبيب الاتحاد المختص أن يقرر المدة التي يجب منعه فيها عن مزاولة العمل طوال مدة مخالطته للمريض ، ولا يصرح باستلام العمل قبل فحص الجهة الطبية المختصة وتقرير شفائه .

مادة ١٦٦ - تمنح العاملة التي أمضت ستة شهور في خدمة الاتحاد إجازة وضع مدتها خمسون يوما بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليها ، ولا يجوز تشغيلها خلال الأربعين يوما التالية للوضع .

ولا تسحق العاملة هذه الإجازة أكثر من ثلاثة مرات طوال مدة خدمتها ، كما يكون لها الحق في فترتين لإرضاع طفلها خلال الثمانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع لمدة نصف ساعة لكل فترة ، ويجوز للرئيس المختص الموافقة على ضم هاتين الفترتين في فترة واحدة .

مادة ١٦٧ - يجوز لمجلس الإدارة وبناء على طاب العامل منحه اجازة خاصة بدون أجر للمدة التي يحددها في الأحوال الآتية :

(١) للزوج أو الزوجة اذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج لمدة سنة على الأقل ولا يجوز أن تجاوز الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج .

(٢) للأسباب التي يبديها العامل ويقدرها مجلس الإدارة حسب مقتضيات العمل وظروفه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الاجازة على أربع سنوات ويجوز شغل وظيفة العامل بصفة مؤقتة لمدة تنتهي بانتهاء مدة الاجازة .

رابعا - الاجازة المرضية

مادة ١٦٨ - للعامل الذي يثبت مرضه الحق في اجازة مرضية كل ثلاث سنوات تقضى في الخدمة على النحو التالي :

شهر بأجر كامل ثم ثمانية أشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره ثم ثلاثة أشهر بدون أجر اذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفائه .

مادة ١٦٩ - على العامل لمريض أن يخطر الجهة التابع لها عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل ، كما يجب عليه الالتزام بجميع التعليمات والقواعد التي يضعها الاتحاد في شأن العلاج الطبي .

مادة ١٧٠ - للعامل أن يستفيد من متجمد أجازاته السنوية الى جانب ما يسحقه من اجازات مرضية .

مادة ١٧١ - للعامل أن يطلب تحويل الإجازة المرضية الى إجازة سنوية
ا كان له رصيد من الإجازة السنوية يسمح بذلك .

مادة ١٧٢ - اذا رغب العامل المريض في قطع أجازته المرضية والعودة
سمله وجب أن يتم ذلك بناء على طلب كتابي منه وبموافقة الجهة الطبية المختصة .

مادة ١٧٣ - لا يجوز انتهاء خدمة العامل بسبب المرض الا بعد استنفاد
دد الإجازة المشار اليها .

مادة ١٧٤ - يستحق العامل الذى يصاب باصابة عمل وتقرر الجهة الطبية
لختصة مدة لعلاجه إجازة للمدة التى تحددها مع مراعاة أحكام قانون التأمين
لاجتماعى والقوانين المعدلة له فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات الخاصة باصابة
لعمل والتعويض للمستحق .

الفصل الخامس

فى المرتبات والأجور والعلاوات

مادة ١٧٥ - يحدد الأجر عند التعيين وفقا لجدول الوظائف المرافق ،
ويجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة تعيين ذوى الخبرات المتميزة التى
يحتاجها الاتحاد بأجر يجاوز أول مربوط الأجر المحدد للعمل المعين عليه ،
ويحدد الأجر على أساس بداية التعيين فى هذه الوظيفة مضافا اليه العلاوة
المقررة عن كل سنة من سنوات الخبرة التى تزيد عن الحد الأدنى لسنوات الخبرة
المطلوبة لها بحيث لا يزيد الأجر عن الحد الأقصى المقرر للوظيفة .

مادة ١٧٦ - تصرف العلاوات المقررة سنويا بقرار من مجلس الادارة
اعتبارا من أول يولية من كل عام وتحدد نسبتها وفقا للفائض الذى تحققه
الميزانية .

مادة ١٧٧ - تصرف العلاوة المقررة بنسبة ١٠٠٪ للحاصلين على تقدير
كفاية ممتاز وجيد ونصف العلاوة المقررة للحاصل على تقدير متوسط ،
ولا تمنح أية علاوات لمن يحصل لى تقرير ضعيف .

مادة ١٧٨ - لا يستحق العامل العلاوة المقررة الا في اول يولية التالى لانقضاء سنة على تاريخ تعيينه بشرط ثبوت صلاحيته .

مادة ١٧٩ - يجوز بناء على توصية المدير المختص وبقرار من رئيس مجلس الادارة منح مكافأة تشجيعية للعامل الذى يؤدى خدمات ممتازة أو أعمال تساعد على زيادة الانتاج أو خفض تكاليفه أو ابتكار أنواع جديدة منها أو تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء .

كما يجوز لمجلس الادارة أن يقرر منح مكافأة لجميع العاملين بالاتحاد على ضوء نتيجة الأعمال في نهاية السنة المالية .

مادة ١٨٠ - يجوز منح العاملين بالاتحاد حوافز تشجيعية وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من مجلس ادارة الاتحاد .

مادة ١٨١ - يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة منح بعض العاملين علاوة استثنائية تعادل قيمة العلاوة الدورية وفقا للقواعد والشروط التى يصدر بها قرار من مجلس الادارة - وتمنح هذه العلاوة مرة واحدة كل ثلاث سنوات ولا يمنع منحها من استحقاق العلاوة الدورية في موعدها .

الفصل السادس

في البدلات

مادة ١٨٢ - يصرف للعاملين بالاتحاد البدلات المرضحة قرين كل وظيفة بالجداول المرفقة .

مادة ١٨٣ - يجوز لمجلس الادارة تعديل فئات البدلات والمستحقين لها حسب مقتضيات العمل ، كما يجوز له وضع نظام لمنح بدلات تقتضيها طبيعة العمل أو مكانه بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الانتاج على أساس معدلات قياسية للأداء .

مادة ١٨٤ - تمنح بدلات السفر ومصاريف الانتقال طبقا للائحة بدلات السفر ومصاريف الانتقال المرفقة بهذه اللائحة .

مادة ١٨٥ - يكون التصريح للسفر للخارج لرئيس مجلس الادارة بقرار من الوزير ، ويكون التصريح للسفر للخارج لأعضاء مجلس الادارة ولجميع العاملين بالاتحاد من سلطة رئيس مجلس الادارة .

الأجر الاضافى ومقابل الوجبات الغذائية

مادة ١٨٦ - يمنح العامل الأجر الاضافى عن ساعات العمل الاضافية ومقابل وجبات الغذاء وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار مجلس ادارة الاتحاد وفى الحدود الواردة بقانون العمل .

وفى جميع الأحوال .. لا يجوز أن يزيد الأجر الاضافى شهريا عن ٥٠٪ من الأجر الأسمى .

الفصل السابع

واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم

مادة ١٨٧ - يجب على العامل مراعاة أحكام هذه اللائحة والقرارات والتعليمات المتممة لها وتنفيذها .. وعليه :

(أ) أن يؤدي العمل المنوط به بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمى لآداء واجباته ، ويجوز تكليفه بالعمل فى غير الأوقات الرسمية اذا اقتضت ظروف ومصلحة العمل ذلك .

(ب) أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وأن يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب .

(ج) أن يتعاون مع رؤسائه وزملائه فى أداء الواجبات والأعمال المسندة اليهم لتأمين سير العمل وأن يتعامل معهم وفقا لمقتضيات اللساقة والاحترام وحسن التفاهم .

(د) أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات بدقة وأمانة وذلك في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

(هـ) احترام مواعيد العمل وأن يتواجد في مكان عمله في الموعد المحدد لبدئه ويعتبر تغيب العامل أو تأخره دون اذن اخلال بواجباته يستوجب توقيع الجزاء .

(و) مراعاة نظم الدخول والخروج والتفتيش المعمول بها بالاتحاد .

(ز) المحافظة على أموال وممتلكات الاتحاد وصيانة المعدات والمهمات والآلات وحفظ الدفاتر والملفات والمستندات في الأماكن المخصصة لها بعد انتهاء العمل .

(ح) ابلاغ الاتحاد بعنوان سكنه وكل تغيير يطرأ على حالته الاجتماعية خلال شهر على الأكثر من تاريخ التغيير .

(ط) ابلاغ رئيسه كتابة فور اكتشافه لأية مخالفة تتعلق بأعمال الاتحاد أو نظام العمل به .

مادة ١٨٨ - يحظر على العامل :

(ا) الابتعاد عن مكان عمله مهما كانت الأسباب الا في فترة الراحة المخصصة له وألا يضيع وقته في أمور لا تتصل بالعمل المكلف به .

(ب) التوقف عن عمله أو تركه الا بتصريح كتابي من الرئيس المباشر له .

(ج) القيام بأي عمل تجارى أو الاشتراك فيه الا بتصريح كتابي من الإدارة .

(د) قبول هدايا من الغير أو مكافآت بسبب الأعمال التي يؤديها بحكم وظيفته بالاتحاد .

(هـ) جمع اعانات ولصق اعلانات أو توزيع أوراق لأي غرض الا بتصريح كتابي من الإدارة .

(و) الاشتغال لدى الغير ولو في غير ساعات العمل الا بتصريح كتابي من الادارة .

(ز) استخدام المرؤوسين أو العمال الآخرين في تأدية خدمات خاصة .

(ح) العبث بالآلات أو محاولة اصلاحها عند حدوث خلل بها ، وعليه اخطار المختص فوراً لاجراء اللازم .

(ط) افشاء أسرار العمل أو الادلاء بتصريحات للصحف أو وسائل الاعلام ، ويظل هذا الالتزام قائماً حتى بعد ترك العامل للخدمة .

(ي) استغلال المعلومات التي تتوفر له بحكم عمله في الاتحاد في تحقيق أى أغراض شخصية .

(ك) الاشتراك في أى نشاط منافس للاتحاد بالذات أو بالواسطة .

(ل) اجراء تجمعات أو الاشتراك في مناقشات دينية أو طائفية ، وكذلك جمع توقيعات أو توزيع منشورات أثناء العمل .

(م) لعب الميسر والمضاربة .

(ن) استخدام أدوات العمل خارج مكان العمل .

الفصل الثامن

التحقيق مع العاملين وتأديبهم

أولاً - اجراءات التحقيق

مادة ١٨٩ - على العامل الذى يكتشف مخالفة تتعلق بأعمال الاتحاد أو نظام العمل بها أن يبلغ رئيسه فور اكتشافها ، وعلى الأخير اجراء الاستدلالات انلازمة ثم يعرض الأمر برأيه المبدئى على المدير المختص الذى له قرار الاحالة للتحقيق .

مادة ١٩٠ - للمحقق في سبيل أداء مهمته سماع أقوال العامل وأوجه دفاعه ، وله أيضا الاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على المستندات والأوراق والسجلات التي يرى لزومها، وله أن يستعين بالمتخصصين أو الفنيين في مجالات العمل بالاتحاد لبدء الرأي في الحالات التي يراها ، كما له معاينة ما يستلزم التحقيق معاينته من أماكن بحضور المسئول عنها .

مادة ١٩١ - يجوز في حالة ما اذا كان الجراء المقرر للمخالفة المنسوبة للعامل لا يتجاوز الخصم ثلاثة أيام من المرتب أن يتم استجواب العامل شفاهة من المفوض بتوقيع الجراء على أن يثبت منه في الاستجواب في مذكرة أو محضر توقيع الجراء وكتاب ابلاغ العامل به .

مادة ١٩٢ - في الحالات التي يجرى فيها تحقيق كتابي . . يتم تحرير محاضر تصدر بتاريخ وساعة ومكان فتح المحضر واسم المحقق ووظيفته ومصدر قرار الاحالة للتحقيق وكل ما يتخذه المحقق من اجراءات ، وتثبت أقوال المنسوب اليه المخالفة أو الشاهد بعد بيان اسمه وسنه ووظيفته وعنوانه وأية بيانات أخرى يقدر المحقق ضرورتها ، ويوقع من أخذت أقواله على الصحائف التي تضمنتها بعد تلاوتها عليه ، واذا امتنع عن التوقيع يتم اثبات الامتناع في المحضر مع بيان السبب ان وجد ، ويوقع المحقق على كل صحيفة ويختم المحضر بتاريخ وساعة اقفاله .

مادة ١٩٣ - للمحقق أن يتساول بالتحقيق ما يكشف عنه من مخالفات تتصل بالواقعة الأصلية .

مادة ١٩٤ - تعرض أوراق التحقيق برأى المحقق على المدير المختص خلال أسبوع على الأكثر ويراعى أن تشمل المذكرة على الوقائع وأقوال الشهود ما أسفر عنه الاطلاع على الأوراق والمستندات وما تم من معاينة وغيرها ودفاع العامل المنسوب اليه المخالفة .

مادة ١٩٥ - اذا كشف التحقيق عن أى فعل معاقب عليه جنائيا وجب العرض على رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه لاتخاذ ما يقدر اتخاذه من اجراءات .

مادة ١٩٦ - يصدر قرار التصرف فى التحقيق سواء بالجزاء أو الحفظ مسبقا ، ويبلغ العامل كتابه بما نسب اليه وقرار الجزاء وتاريخه وجهة اصداره ، واذا امتنع العامل عن استلام الاخطار يتم اثبات ذلك ويرسل على عنوان اقامته المثبت بملف خدمته .

مادة ١٩٧ - ويجوز بالنسبة للجزاءات التى لا تتجاوز الخصم ثلاثة أيام اعلاها فى مكان ظاهر فى مقر العمل ، وفى جميع الأحوال تخطر الجهة التابع لها العامل بنتيجة التحقيق أيا كانت .

مادة ١٩٨ - ينفذ الجزاء خلال ثلاثين يوما من ثبوت المخالفة بالنسبة للعمال الذين يتقاضون أجورهم شهريا ، وخمسة عشر يوما بالنسبة للعمال الآخرين ، ويعتبر تاريخ التصرف فى التحقيق تاريخا لثبوت المخالفة .

مادة ١٩٩ - بعد صدور القرار بتوقيع الجزاء على المخالف تعاد المستندات والسجلات الى مصدرها وتحفظ أوراق التحقيق فى ملف خدمة العامل .

مادة ٢٠٠ - توقيع الجزاء المقرر باللائحة . . لا يخل بالتزام العامل بتعويض الاتحاد عما لحقه أو بأى من العاملين به من أضرار نتيجة ارتكاب المخالفة .

ثانيا - قواعد التأديب

مادة ٢٠١ - كل من يخالف أحكام لائحة الاتحاد أو التعليمات أو الأوامر الصادرة من ادارة الاتحاد أو من الرؤساء أو يخرج عن مقتضيات الواجب فى أداء عمله . . يعاقب بالجزاء المنصوص عليه فى هذه اللائحة وذلك مع عدم الاخلال بالحق فى اقامة الدعوى المدنية أو الجنائية ضده .

مادة ٢٠٣ - يعنى العامل من العقوبة اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذاً لأمر بذلك من جهة رئاسية ، وفي هذه الحالة تكون للمسئولية على مصدر الأمر وحده .

مادة ٢٠٣ - الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالاتحاد هي :

- (١) الانذار .
- (٢) الغرامة .
- (٣) الوقف عن العمل .
- (٤) الحرمان من العلاوة السنوية أو جزء منها .
- (٥) الانذار الكتابي بالفصل .
- (٦) الفصل من الخدمة .

مادة ٢٠٤ - يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات على النحو التالي :

أولاً - جزاء الانذار . . سلطة توقيعها للرئيس المباشر للمخالف .

ثانياً - جزاء الغرامة والوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز خمسة أيام ، والالذار بالفصل سلطة توقيعها للمدير العام .

ثالثاً - جزاء الحرمان من العلاوة السنوية أو جزء منها . . سلطة توقيعها لرئيس مجلس الإدارة .

رابعاً - جزاء الفصل . . سلطة توقيعها لرئيس مجلس الإدارة على العاملين شاغلي الوظائف من مراقب عام وما دونها وللمجلس الإدارة سلطة توقيعها على مديري الإدارات ويتعين عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المختصة وفقاً للقانون قبل صدور قرار الفصل .

مادة ٢٠٥ - تكون احالة رئيس مجلس الادارة الى التحقيق بقرار من الوزير . . وتكون احالة المدير العام للتحقيق بقرار من رئيس المجلس أو من مجلس الإدارة ، ويتولى التحقيق مستشار من مجلس الدولة يختاره رئيس المجلس .

وتعرض تبيحة التحقيق على الجهة المختصة ، وتكون الجزاءات التي يجوز لها توقيعها هي :

١ - التنبيه .

٢ - اللوم .

٣ - الفصل من الخدمة بعد موافقة اللجنة الثلاثية المختصة وفقا للقانون .

مادة ٢٠٦ - يكون التظلم من توقيع جزاء الانذار للمدير العام خلال عشرة أيام من أخطار العامل به ، ويكون التظلم من الجزاءات الموقعة من المدير العام لرئيس مجلس الإدارة خلال عشر أيام من أخطار العامل بالجزاء ومن الجزاءات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة لرئيس مجلس الإدارة خلال نفس المدة .

مادة ٢٠٧ - يكون لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل احتياطيا إذا نسب اليه ارتكاب جنائية أو جنحة مخجلة بالشرف أو بالأمانة أو الآداب العامة أو أى جنحة داخل دائرة العمل ويترتب على وقف العامل وقف نصف مرتبه ابتداء من تاريخ الوقف .

مادة ٢٠٨ - إذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه ، وفي حالة توقيع جزاء الفصل تنتهى خدمة العامل من تاريخ وقفه ولا يسترد منه ما يكون قد سبق صرفه له من مرتب .

مادة ٢٠٩ - إذا حبس العامل احتياطيا أو تنفيذًا لحكم جنائي أو نهائي يوقف عن العمل ويعرض أمره على اللجنة الثلاثية المختصة قبل صدور قرار فصله من الاتحاد .

مادة ٢١٠ - تمحى الجزاءات التي توقع على العامل بانقضاء الفترات الآتية:

(أ) شهر في حالة الانذار .

(ب) ثلاثة شهور في حالة الخصم من الأجر مدة لا تجاوز خمسة أيام .

(ج) ستة شهور في حالة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها .

ويتم المحو بقرار من رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح الرؤساء وما يبدو منه عن العامل ويترتب على محو الجزاء اعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمستقبل ولا يؤثر ذلك على الحقوق والتعويضات التي ترتبت نتيجة الجزاء .

ثالثا - أحكام عامة

مادة ٢١١ - تعتبر التعليمات التي يصدرها الاتحاد فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متما لهذه اللائحة .

مادة ٢١٢ - تقيد الجزاءات المالية التي توقع على العامل في سجل خاص مع بيان سبب توقيعها واسم العامل ومقدار أجره ، وأن يفرد لها حسابا خاصا ، ويكون التصرف فيها طبقا لقرار رئيس مجلس الادارة .

مادة ٢١٣ - الجزاءات الواردة باللائحة تمثل الحد الأقصى لما يجوز توقيعها ، وللادارة النزول عن هذا الحد حسبما يتراءى لها من الظروف والملايسات .

مادة ٢١٤ - يجوز استبدال عقوبة الخصم بعقوبة الايقاف .

مادة ٢١٥ - الأجر الذي يتخذ أساسا لا حساب عقوبة الخصم هو الأجر الاجمالي .

مادة ٢١٦ - لا يقطع من أجر العامل وفاء للغرامات الموقعة عليه أكثر من أجر خمسة أيام في الشهر الواحد ، ولا يوقف عن العمل مدة تزيد على خمسة أيام في الشهر الواحد .

مادة ٢١٧ - تعتبر مخالفات التأخير عن العمل أو تركه من طبيعة واحدة ، وتعتبر كل منها بمثابة سابقة لغيرها ولو اختلفت عنها في مدة التأخير أو التردد .

مادة ٢١٨ - اذا وقعت المخالفة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ المخالفة السابقة عليها والتي من نوعها اعتبرت الأولى .

مادة ٢١٩ - يحظر توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن المخالفة الواحدة ، كما يحظر اجمع بين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقا لحكم المادة « ٦٨ » من قانون العمل وبين أية عقوبة .

مادة ٢٢٠ - بالنسبة لمخالفة التأخير عن مواعيد الحضور لمدة ساعة أو أكثر دون اذن أو عذر مقبول سواء ترتب أو لم يترتب على التأخير تعطيل أعمال آخرين . . يجوز السماح للعامل بالدخول على أن يحرم من أجر ساعات التأخير، وذلك فضلا عن توقيع العقوبة المقررة للغياب بدون اذن .

مادة ٢٢١ - بالنسبة لمخالفة ترك العمل أو الانصراف قبل الميعاد بدون اذن أو عذر مقبول يجوز اذا كان ترك العمل أو الانصراف قبل الميعاد بمدة ساعة أو أكثر حرمان العامل من أجر هذه الساعات . . فضلا عن توقيع العقوبة المقررة للغياب بدون اذن .

مادة ٢٢٢ - تخضع هذه اللائحة في تطبيقها لأحكام الفصل الخامس والخاص بواجبات العاملين ونأديبهم من الباب الثالث الخاص بعلاقات العمل الفردية من قانون العمل .

الفصل التاسع

اتهاء الخدمة

مادة ٢٢٣ - تنتهى خدمة العامل بأحد الأسباب الآتية :

(أ) بلوغه سن الخامسة والستين ما عدا حالات التعاقد المحدد المدة .

(ب) عدم اللياقة للخدمة صحيا بقرار يصدر من الجهة الطبية المختصة وبعد استنفاد الأجازات المرضية والاعتيادية ما لم يطلب العامل نفسه اتهاء خدمته دون انتظار اتهاء الأجازات .

(ج) الاستقالة وتكون مكتوبة ولا تنتهى الخدمة الا بالقرار الصادر بقبولها .

(د) الحكم بعقوبة جنائية أو مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف والأمانة .

(هـ) انتهاء مدة العمل المؤقت أو العرضي أو الموسمي .

(و) الوفاة .

(ز) صدور قرار بإهاء الخدمة بسبب تقديم تقريرين متتاليين بدرجة ضعيف .

(ح) يعتبر في حكم الاستقالة الانقطاع عن العمل أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوماً منقطعة خلال السنة دون عذر مقبول بشرط أن يتم انذار العامل بعد انقطاعه خمسة أيام في الحالة الأولى وغيابه عشرة أيام في الحالة الثانية .

(ط) ثبوت عدم الصلاحية خلال فترة الاختبار .

الفصل العاشر

أحكام عامة

مادة ٢٢٤ - يضع رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه التعليمات التنظيمية اللازمة لحسن سير العمل على أن تكون تلك التعليمات متفقة مع أحكام القانون والتعليمات المنظمة للاتحاد وتهدف الى تحقيق أهدافها .

مادة ٢٢٥ - تعلن لائحة الاتحاد ولائحة الجزاءات ولائحة العلاج الطبى ولائحة بدلات السفر ومصاريف الانتقال على جميع العاملين بالاتحاد .

مادة ٢٢٦ - يعد نظام يكفل سلامة الأفراد والاتحاد . . يعلن في مكان ظاهر ويكون على الجميع تنفيذه بكل دقة .

مادة ٢٢٧ - يراعى أن تكون ملفات العاملين بالاتحاد مستوفية طبقاً لأحكام القانون ، وعلى جميع العاملين تقديم المستندات اللازمة ، وعلى الجهات المختصة انشاء النظم الكفيلة بايضاح البيانات المعبرة عن أوضاع العاملين من واقع ملفات خدمتهم .

الباب الثامن

في نظام توزيع الأرباح على الأعضاء كعائد ونسبة الأرباح التي يحتفظ بها الاتحاد

مادة ٢٢٨ - يوزع صافي الفائض المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية وفقا لما يلي :

أولا - ١٠ ٪ على الأكثر ما تقرره الجمعية العمومية كاحتياطي قانوني بحيث يتناسب طرديا مع صافي الأرباح السنوية للاتحاد .

ثانيا - ٢٠ ٪ على الأقل احتياطي مشروعات للمساهمة في المشروعات الاستثمارية الواردة في الخطة الخمسية متوسطة الأجل .

ثالثا - ١٥ ٪ لانشاء صناديق نوعية يجرى استثمار حصيلتها لدعم المحاصيل التي يتم تسويقها ، ويضع مجلس الإدارة نظام العمل في هذه الصناديق .

رابعا - ٥ ٪ على الأكثر تخصص لمكافأة مجلس الإدارة .

خامسا - ١٠ ٪ تخصص لمكافأة العاملين بالاتحاد .

سادسا - ٤٠ ٪ على الأكثر توزع كعائد للأعضاء بنسبة تعامل كل منهم مع الاتحاد عن الكسيات المصدرة منهم من كل محصول .

مادة ٢٢٩ - لا يجوز أن يتضمن العائد الموزع على أعضاء الاتحاد شيئا من الفائض من عمليات الاتحاد مع غير الأعضاء ، ويخصص هذا الفائض للخدمات التي يقوم بها الاتحاد وفقا لما تقرره الجمعية العمومية .

الباب التاسع

في النظام المالي للاتحاد وبداية ونهاية السنة المالية

مادة ٢٣٠ - تتكون موارد الاتحاد من :

(أ) ١ - رسوم واشتراكات العضوية التي يدفعها الأعضاء .

٢ - ما يعقده من قروض مباشرة مع الجهات المصرية أو الأجنبية
أو الدولية .

٣ - النسبة التي يحتفظ بها الاتحاد من أرباحه على أن تناسب
تناسبا طرديا مع صافي الأرباح السنوية للاتحاد .

(ب) ١ - ما تخصصه الدولة من اعتمادات .

٢ - التبرعات والهبات التي يقبلها مجلس الإدارة .

وتخصص لها حسابات مستقلة عن حسابات الاتحاد ويفتح لها
حسابات خاصة بالبنك .

مادة ٢٣١ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يوليو من كل عام وتنتهى
في ٣٠ يونيو من العام الذى يليه .

مادة ٢٣٢ - يستخدم الاتحاد حصيلة ثمن بيع منتجاته فى الخارج من النقد
الأجنبى فى سداد التزاماته فى الخطة . . فان وجد فائض من هذه الحصيلة كان
له ايداعه فى أحد البنوك فى حساب خاص بالنقد الأجنبى لاستخدامه فى تمويل
عملياته فى الخارج ، ويتم ذلك الايداع وفقا للنظام الذى يتفق عليه بين وزارات
الزراعة والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢٣٣ - يكون للاتحاد موازنة تخطيطية سنوية على نمط الميزانيات
التجارية .

مادة ٢٣٤ - يقوم الاتحاد بفتح حسابات فى المصارف . . يتم من خلالها
جميع معاملات الاتحاد كما تحفظ بها ودائعه .

مادة ٢٣٥ - للاتحاد فى سبيل تحقيق أغراضه أن يتبع مختلف الوسائل
اللازمة لذلك ، ويضع مجلس الإدارة القواعد واللوائح الداخلية اللازمة
لإدارة أموال الاتحاد فيما لم يرد به نص فى هذه اللائحة .

الفصل الاول

فى الموازنة التخطيطية

مادة ٢٣٦ - يقوم مجلس الادارة بوضع مشروع للموازنة التخطيطية السنوية للاتحاد للسنة المالية التالية فى المواعيد المقررة بهذه اللائحة مع مراعاة الخطة العامة للدولة .

كما يقوم مجلس الادارة باعداد موازنة تخطيطية للخطة متوسطة الأجل ويلتزم للاتحاد بتنفيذ هاتين الخطتين بعد موافقة الجمعية العمومية للاتحاد عليهما واعتمادها من وزير الزراعة .

مادة ٢٣٧ - تشكل لجنة تخطيط ومتابعة برئاسة رئيس مجلس الادارة وعضوية مديرى العموم بالاتحاد تكون مهمتها دراسة مشروع الموازنة التخطيطية قبل عرضه على مجلس الادارة وما يعهد اليها به رئيس مجلس الادارة بخلاف ما هو وارد فى هذه اللائحة .

مادة ٢٣٨ - تقوم الادارة العامة للتخطيط والمتابعة بعد الرجوع الى الادارات المختصة باعداد مشروع الموازنة التخطيطية للسنة المالية التالية فى موعد أقصاه آخر سبتمبر من كل عام تتضمن بوجه خاص بيان عقود الاتحاد وما يلزم لتنفيذها والمساحات التى يجرى زراعتها لدى الأعضاء وما قد يشتره من منتجات زراعية وهدف تصديره وما يحتاج اليه من خبرة أجنبية وارتباطاته مع متعهدى النقل وشركات الملاحة البحرية والجوية وبرامج الاستثمار والعمالة والتمويل والانتاج والتسويق وتقديرات الإيرادات والمصروفات والأسس التى بنيت عليها تلك التقديرات والاحتياجات المطلوبة من النقد المحلى والأجنى مع مراعاة الظروف الاقتصادية وقت اعداد الخطة والاسترشاد بالنتائج السابقة والارتباطات القائمة والاحتمالات المتوقعة ، كما تقوم الادارة العامة للتخطيط والمتابعة فى نفس الموعد كل خمس سنوات بوضع مشروع الخطة متوسطة الأجل

المقررده للسنوات الخمس التالية والتي تتضمن بوجه خاص مدى التوسع فى مجال التطبيق العملى للزراعة العالمية الحديدية وتصنيع المنتجات الزراعية ومكانيات شراء وسائل نقل خاصة به وحجم استثماراته .

مادة ٢٣٩ - يتم عرض مشروع الموازنة التخطيطية على لجنة التخطيط والمتابعة فى ميعاد أقصاه منتصف شهر أكتوبر من كل سنة على أن تقدم اللجنة المشروع بعد دراسته مع مقترحاتها وتوصياتها الى مجلس الإدارة فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وروده الى اللجنة .

مادة ٢٤٠ - تتولى الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة متابعة تنفيذ الموازنة التخطيطية بعد موافقة الاتحاد واعتمادها من وزير الزراعة . على أن تقدم الى لجنة التخطيط والمتابعة تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن التنفيذ تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة مرفقا بها التوصيات والمقترحات اللازمة لتذليل العقبات التى قد تصادف الإدارات فى التنفيذ .

مادة ٢٤١ - تعد كل إدارة بالاتحاد تقريرا سنويا عما تم تنفيذه من أهداف الخطة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية من كل عام على أن يوضح بهذه التقارير مراحل التنفيذ وما تحقق من النشاط وبرامج الاستثمار والمعالة والاستيراد والتصدير مقارنا بالمتعد لتلك السنة والسنوات السابقة ولمشاكل والصعوبات التى اعترضت التنفيذ وأسباب عدم التنفيذ ، وتقدم هذه التقارير على الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة لعرضها على رئيس مجلس الإدارة تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة .

مادة ٢٤٢ - يضع مجلس الإدارة نظاما يكفل توافر البيانات الخاصة بمتابعة تنفيذ أهداف الخطة المعتمدة أولا بأول بما يمكن الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة من اعداد التقارير المطلوبة فى المواعيد المقررة .

الفصل الثاني

في الحسابات والقوائم الختامية وتحصيل

وسداد الديون والرقابة الداخلية

القسم الأول

في الحسابات

مادة ٢٤٣ - يحدد مجلس الإدارة مجموعة الدفاتر والسجلات الرئيسية والمطبوعات اللازمة لنظام المحاسبة دون اخلال بامساك الدفاتر القانونية طبقا لنظم التجارية بما يكفل سرعة وسهولة العمل وأحكامه .

مادة ٢٤٤ - يتم القيد بالدفاتر من واقع المستندات المستوفاة والمعتمدة من الجهة المختصة .

مادة ٢٤٥ - يضع مجلس الإدارة نظاما للدورة المستندية اللازمة بما يتفق ونشاط الاتحاد ، وعلى أن تحقق هذه الدورة أحكام الرقابة ودقة التنفيذ ، ويصدر رئيس مجلس الإدارة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام .

مادة ٢٤٦ - تعد الإدارة العامة للشئون المالية في نهاية كل شهر ميزان مراجعة يتم اعداده قبل ٢٠ يوما من الشهر التالي كما تعد كشوفا تفصيلية بحركة وأرصدة الحسابات والدفاتر التحليلية أو دفاتر أستاذ مساعدة .

كما تقوم هذه الإدارة باعداد مركز مالى كل ستة شهور يقدم لرئيس مجلس الإدارة لعرضه على مجلس الإدارة لدراسته .

القسم الثاني

في القوائم والحسابات الختامية

مادة ٢٤٧ - تقدم الادارة العامة للشئون المالية تقريرا نصف سنوي لرئيس مجلس الادارة لعرضه على المجلس يشتمل على الآتى :

(أ) المركز المالى للاتحاد .

(ب) نتائج حسابات المتاجرة والأرباح والخسائر .

(ج) بيان المخزون السئى وأسس تسييمه .

على أن تكون البيانات سالفة الذكر مقارنة بالفترات المماثلة من العام

السابق .

مادة ٢٤٨ - يطبق في اهلاك الأصول الثابتة الحدود الواردة في هذه اللائحة

طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الادارة .

مادة ٢٤٩ - على مراجع الحسابات الخارجى أن يقدم القوائم الختامية

السنوية وتقريره عن الميزانية الى مجلس الادارة فى موعد لا يتجاوز آخر أكتوبر

من كل عام . . على أن يتم عرض هذا التقرير على الجمعية العمومية فى موعد

لا يتجاوز آخر ديسمبر من نفس العام .

مادة ٢٥٠ - تجرى كافة التسويات المحاسبية قبل اعداد الحسابات

والقوائم الختامية بحيث تحمى السنة المالية بكل ما يخصها من جميع المصروفات

والمخصصات والايرادات طبقا لقواعد الاستحقاق بحيث تعبر الميزانية بوضوح

عن المركز المالى للاتحاد فى تاريخ الميزانية وبحيث تظهر الحسابات النهائية

فائض الاتحاد أو خسارته على الوجه الصحيح طبقا للقواعد المحاسبية .

ويجوز الاذن بتعميل المصروفات التى تخص فترات مالية سابقة فى

الفترة الجارية ويحدد مجلس الادارة سلطات الاذن بذلك .

مادة ٢٥١ - يجب أن تتضمن الحسابات كل ما تنص القوانين والأنظمة

على وجوب اثباته فيها .

مادة ٢٥٢ - يجب أن تكون المخصصات كافية لتغطية جميع الالتزامات

والمسئوليات .

الفصل الثالث

في تحصيل وسداد الديون

مادة ٢٥٣ - يكون سداد الالتزامات عن طريق شيكات يصدرها الاتحاد ومع ذلك يجوز الدفع نقدا اذا دعت ظروف العمل بشرط موافقة رئيس مجلس الادارة أو من ينيه .

مادة ٢٥٤ - يكون سداد الاتحاد للالتزامات الخارجية بموجب موافقات صادرة من السلطات المختصة .

مادة ٢٥٥ - يكون الصرف طبقا للعقود والالتزامات الصحيحة والمستندات السليمة . على أن تراجع مستنديا وحسابيا للتأكد من عدم سابقة الصرف .

مادة ٢٥٦ - يشترط لكافة المدفوعات أن تقابلها ضمانات كافية لتغطية القيمة قبل اعتماد الصرف ويستثنى من ذلك ما يعتمد من رئيس مجلس الادارة مباشرة وتحت مسؤوليته .

مادة ٢٥٧ - تسجل الشيكات الواردة في دفاتر الحسابات وتودع هذه الشيكات فوراً بحسابات الاتحاد لدى البنك المختص ولا يجوز تحويل هذه الشيكات .

مادة ٢٥٨ - يضع رئيس مجلس الادارة بناء على عرض مدير عام الشؤون المالية نظاما للسلف المستديمة ولا يجوز استعمال السلفة فيما يزيد على مائة جنيه ، كما لا يجوز استعمالها في سداد الأجور والمرتبات .

مادة ٢٥٩ - يشترط فيمن يكون مسئولا عن السلفة المستديمة ما يأتي :

- (أ) ألا يكون متوليا مسئولية حسابية بالشؤون المالية .
- (ب) أن يكون من العاملين الدائمين ومن غير العاملين المؤقتين أو الموسمين .
- (ج) أن يقدم اقرارا موقعا عليه بقيمة السلفة وبأنها في عهده ، ويحفظ هذا الاقرار لدى الادارة المالية .

مادة ٢٦٠ - يتم جرد السلفة المستديمة مرة على الأقل كل شهر بمعرفة لجنة يتندبها مدير عام الشؤون المالية لهذا الغرض ، ويتم الجرد بطريقة مفاجئة ودون اخطار سابق .

مادة ٢٦١ - يضع رئيس مجلس الادارة بناء على عرض مدير عام الشؤون المالية نظاما للسلف المؤقتة وفقا للنشاط الموسمي وللوفاء بالاحتياجات العاجلة ويتضمن النظام تفصيلا لحالات الصرف على أن تصفى هذه السلف فور الانتهاء من الغرض المنصرفة من أجله وفي حدود خمسة عشر يوما من تاريخ صرفها .

مادة ٢٦٢ - يضع رئيس مجلس الادارة بناء على عرض مدير عام الشؤون المالية نظاما يكفل للاتحاد حصوله على مصادقات مدينية أو دائية على أرصدة حساباتهم دوريا أو على فترات كلما استلزم الأمر .

الفصل الثالث

فى الرقابة الداخلية

مادة ٢٦٣ - يحدد مدير عام الشؤون المالية خطوات المراجعة الداخلية ومسئولية كل من العاملين فيها وخاصة بالنسبة للنقدية الواردة والنقدية الصادرة وأوراق القبض والمدينين والمخازن والمبيعات وأجور العاملين والمشتريات والمصروفات وعهد المصروفات الثرية وعهدة التمتع والبريد .

مادة ٢٦٤ - مدير عام الشؤون المالية مسئول عن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية فى نطاق اختصاصه وعليه أن يقترح اجراء التعديلات الواجبة اذا لزم الأمر .

الفصل الرابع

في سلطات الاعتمادات المالية

مادة ٢٦٥ - لمجلس الادارة سلطة الاعتمادات المالية في الحدود التالية :

- (١) اعتماد العقود والاتفاقات المتعلقة بنشاط الاتحاد في الداخل والخارج اذا تجاوزت قيمتها ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائتان ألف جنيه مصرى) .
- (٢) اعتماد العمليات والمشتريات التى يستلزمها نشاط الاتحاد فى الداخل والخارج اذا تعدت ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه مصرى) أو اذا تجاوزت سلطات رئيس المجلس ، وللمجلس الادارة أن يفوض رئيس المجلس فى بعض الحالات العاجلة التى تستدعى ذلك .

(٣) اسقاط الديون المعدومة .

مادة ٢٦٦ - لرئيس مجلس الادارة سلطة الاعتمادات المالية فى الحدود التالية :

- (١) اعتماد العقود والاتفاقات المتعلقة بنشاط الاتحاد فى الداخل والخارج بما لا يتجاوز قيمته ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائتان ألف جنيه مصرى) .
 - (٢) اعتماد العمليات والمشتريات التى يستلزمها نشاط الاتحاد بما لا يتجاوز قيمته ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه مصرى) وفقا للتفصيل التالى :
- أ - المناقصة العامة أو المحدودة بحد أقصى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف جنيه مصرى) .
- ب - الممارسة :

(١) المشتريات بحد أقصى ٥٠٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه مصرى) .

(٢) المقاولات بحد أقصى ٥٠٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه مصرى) .

ج - الأمر المباشر :

- (١) المشتريات بحد أقصى ٣٠٠٠٠٠ جنيه (ثلاثون ألف جنيه مصرى)
- (٢) المقاولات بحد أقصى ٣٠٠٠٠٠ جنيه (ثلاثون ألف جنيه مصرى)
- (٣) اعتماد صرف الدفعات المقدمة على الحساب بما لا يزيد عن ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه مصرى) فى كل حالة •
- (٤) اعتماد صرف العهد تحت التسوية بما لا يتجاوز ٢٥٠٠٠٠ جنيه (خمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) فى كل حالة •
- (٥) اعتماد صرف المكافأذ التشجيعية والخاصة للعاملين بالاتحاد •
- (٦) اعتماد المكافآت لغير العاملين عن خدمات أدت للاتحاد بما لا يزيد عن ١٠٠٠٠ جنيه (ألف جنيه مصرى) فى كل حالة •
- (٧) اعتماد مصروفات الدعاية والاعلان بالداخل والخارج •

مادة ٢٦٧ - لمدير عام الاتحاد سلطة الاعتمادات المالية فى الحدود التالية :

- (١) اعتمادات التعاقدات والعمليات والمشتريات الداخلية المتعلقة بنشاط الاتحاد بحد أقصى ٥٠٠٠٠٠ (خمسون ألف جنيه مصرى) •

وفقا للتفصيل التالى :

- (أ) المناقصة العامة والمحدودة بحد أقصى ٥٠٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه) •

(ب) الممارسة

- ١ - المشتريات بحد أقصى ٢٥٠٠٠٠ جنيه (خمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) •
- ٢ - المقاولات بحد أقصى ٢٥٠٠٠٠ جنيه (خمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) •

(ج) الأمر المباشر :

- ١ - المشتريات بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه مصري) .
- ٢ - المقاولات بحد أقصى ١٥٠٠٠ جنيه (خمسة عشر ألف جنيه مصري) .
- ٣ - اعتماد صرف العهد تحت التسوية بحد أقصى ١٠٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه مصري) عن كل حالة .
- ٤ - المصرفيات غير المؤيدة باستندات بعد إقرارها من المدير المختص .
- ٥ - اعتماد صرف الدفعات المقدمة على الحساب بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه مصري) عن كل حالة .

الفصل الخامس

في المشتريات والمبيعات

مادة ٢٦٨ - تسري القواعد الواردة في هذه اللائحة والقرارات التي تأتي فيما بعد مكتملة لها على كافة المشتريات والمبيعات والأشياء والترميمات والأصلاحات وما في حكمها التي تتطلبها حاجة العمل فيما عدا العميات المتعلقة بإنتاج وشراء الحاصلات الإستراتيجية وتسويقها .

مادة ٢٦٩ - يقصد بالمشتريات في هذا الصدد المشتريات السلعية والخدمية بأنواعها وعقود المقاولات ، ويخرج من هذه الأحكام :

- (أ) السلع المشتراة بقصد التصدير والتي تحكمها عملية التسويق .
- (ب) السلع المشتراة من الخارج بقصد الاتجار وتحكمها قوانين الاستيراد والنقد الأجنبي .

مادة ٢٧٠ - يقصد عند شراء المهات والنضائع اللازمة لأعمال الاتحاد الموحد بالتسويق المحل داخليا من خامات مصرية أو داخل في إنتاجها مواد

مستوردة على أن يراعى دائما تعديل المواصفات كلما أمكن ذلك حتى تتلائم فنيا مع الإنتاج المحلى كما يفضل الموردون والمقاولون العرب مع مراعاة عدم تعارض ذلك مع مصلحة الاتحاد .

مادة ٢٧١ - تتولى ادارات الاتحاد المختلفة أخطار جهاز المشتريات بالبيانات التفصيلية للاحتياجات السنوية والتفصيلات والتعديلات التي تراها في حدود ما هو مخصص بالموازنة التخطيطية فى خلال ١٥ يوما من تاريخ السنة المالية الجديدة .

مادة ٢٧٢ - يتولى جهاز المشتريات إجراء الدراسات اللازمة والضرورية عن أسواق الشراء للعمل على رسم سياسة شرائية ، كما يتولى كافة اجراءات الشراء والتعاقد بما يضمن انتظام موافاة الاتحاد باحتياجاته مع الأخذ فى الاعتبار ما يلى :

أولا : دراسة الاحتياجات من المخزون الفعلى بالمخازن .

ثانيا : دراسة مستمرة ودائمة لأسعار الأصناف فى الأسواق .

ثالثا : عند تقدير الاحتياجات التقديرية يراعى اضافة نسبة مئوية من متوسطات الأسعار بمثابة احتياطى لمقابلة تقلبات الأسعار .

- يتم أعداد سجلات الموردين تشمل أسماء الموردين وعناوينهم والأصناف التى يختصون ببيعها وأسعارهم وكتالوجاتهم ومواصفات سلعهم وبيانات بطاقاتهم الضريبية والبنوك التى يتعاملون معها بحيث يسهل معرفة الموردين الذين توجه اليهم المناقصات أو طلبات الشراء .

- أخطار الشؤون المالية بالتقدير المالى للاحتياجات التقديرية للسنة المالية التالية تفصيليا .

مادة ٢٧٣ - يتم التعاقد بالأمر المباشر بالنسبة :

- السلع المشتراة بقصد التصدير .

- مستلزمات الانتاج من شتلات وتقاوى وغيرها من المواد سريعة التلف من الخارج وتحكمها قوانين الاستيراد والنقد الأجنبى .
- ويتم الشراء عن طريق لجنة يتم تشكيلها بواسطة رئيس مجلس الادارة .
- مادة ٢٧٤ - يتم رسم سياسة الشراء بما يضمن حصول الاتحاد على ما يلزمه بانتظام مع مراعاة الأسس التالية :

(١) التعامل مع شركات القطاع العام والقطاع الخاص على أساس أفضل الأسعار وأنسب الشروط وأجود الأصناف .

(٢) مداومة دراسة السوق بهدف توسيع قاعدة الموردين .

(٣) فى المناقصات السنوية يجوز تقسيم الأصناف المطلوبة الى مجموعات من الأصناف المتشابهة والمتقاربة ، كما يجوز تقسيم هذه المجموعات الى مجموعات فرعية متجانسة وتطلب تقديم العطاءات عن كل مجموعة على حدة .

مادة ٢٧٥ - طرق الشراء :

يتم الشراء بأحد الطرق الآتية وفى حدود الاختصاصات المالية طبقا لما هو وارد باللائحة :

- (١) المناقصة العامة .
- (٢) المناقصة المحدودة .
- (٣) الممارسة .
- (٤) الأمر المباشر .

مادة ٢٧٦ - المناقصة العامة :

١ - المناقصة العامة هى مجموعة الاجراءات التى يتم اتباعها للوصول الى المتناقص الذى يتقدم بأصلح عطاء ويجب التعاقد بطريق المناقصة العامة على العمليات التى تزيد قيمتها على ٥٠٠٠٠٠ (خمسون ألف جنيه مصرى) .

٢ - يجب قبل طرح توريد الأصناف في المناقصات العامة أن توضع مواصفات تفصيلية وافية عن كل منها وذلك وفقا للبيانات والمواصفات التي تحددها الادارة المختصة .

٣ - تعد شروط العطاءات وقوائم الأصناف وتعتمد من رئيس مجلس الادارة أو المدير العام أو المفوض بالاعتماد قبل نشر اعلان المناقصات .

٤ - يجب الاعلان عن شراء الأصناف المطلوبة في وقت مناسب بحيث يكون هناك وقت كاف لاعادتها اذا اقتضى الأمر ، ولا يجوز أن تقل المدة المحددة لتقديم العطاءات عن خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ الاعلان الأول عن المناقصة العامة بالنشر في صحيفة يومية أو أكثر ، ويجرى النشر على مرتين متتاليتين ، ويجب أن يتضمن الاعلان وصفا موجزا لموضوع المناقصة وطريقة الحصول على الشروط والمواصفات والجهة التي تقدم اليها العطاءات وآخر موعد قبولها وتاريخ وساعة انعقاد لجنة فتح المظاريف ومكانه وثمان النسخة من الشروط والمواصفات وقيمة التأمين .

٥ - يجب على مقدم العطاء مراعاة الآتى :

(أ) كتابة الأسعار للوحدات أو الأوزان أو المقاسات حسب الحالة المعلن عنها ويجب ألا يغير أو يعدل في الوحدة المطلوبة .

(ب) عدم الكشط أو المحو ومراعاة كتابة كل تصحيح رقما وحروفا والترقيم عليها ممن له حق التوقيع .

(ج) الامتناع عن شطب أى من الشروط أو المواصفات الفنية أو اجراء تعديل عليها مهما كان نوع هذا التعديل .

(د) يجب ألا يتضمن العطاء أية تحفظات .

وإذا رغب مقدم العطاء في وضع اشتراطات خاصة أو اجراء تعديلات . . فعليه تقديم خطاب مستقل يرفقه بالعطاء على أن يشير الى ذلك في العطاء نفسه ، وفي جميع الأحوال لا يعتد بالعطاء المبني على تخفيض نسبة مئوية عن أقل عطاء مقدم .

(هـ) ذكر جهة تصنيع المواد أو المعدات الداخلة في العطاء .

(و) يرفق بالعطاء بيان بالخبرة السابقة في الأعمال المماثلة .

(ز) يرفق بالعطاء صورة البطاقة الضريبية .

٦ - إذا لم يحدد مقدم العطاء سعر صنف من الأصناف المطلوب توريدها يعتبر ذلك امتناعاً منه عن الدخول في المناقصة بالنسبة لهذا الصنف .

٧ - تشمل الفئات التي يحددها مقدم العطاء جميع المصرفيات والالتزامات أيما كان نوعها بما فيها مصروفات تسليم الأصناف أو الأعمال المتعاقد عليها والمحافظه عليها أثناء مدة الضمان ، ولا يقبل تعديل الفئات المذكورة مع تقلبات السوق أو العملة أو التعريفه الجمركية أو رسوم الاتاج وغيرها من الضرائب والرسوم كما لا يجوز إعادة النظر في الفئات المذكورة بسبب اختلاف في الكميات والمقادير والأوزان تقريبية قابلة للزيادة أو العجز والعبرة بنتيجة الختامى ، ولا يجوز المطالبة بالتعويض بسبب الخسارة أو المصروفات الاضافية أو بأى سبب آخر ينشأ عن هذا الاختلاف .

٨ - إذا كان العطاء مقدماً من القطاع الخاص شركة أو جمعية أو منشأة مملوكة لأكثر من شخص . . فيجب ارفاق صورة رسمية مصدق عليها من عقد التأسيس والقانون النظامى أو عقد المشاركة ، كما يجب ارفاق بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو الجمعية أو المنشأة ومدى هذا الحق وحدود وأسماء المسئولين عن تنفيذ شروط العقد وتوقيع الاتصالات

واعطاء المخالصات ونماذج توقيعاتهم .. على أن يكون ذلك كله على ذات صورة العقد أو النظام أو عقد المشاركة والعنوان الذي يعتبر اعلان مقدم العطاء فيه صحيحا .

٩ - يقدم العطاء موقعا عليه من صاحبه وعلى جدول الفئات والأسعار ويرسل داخل مظروف مغلق ويرسل بالبريد الموصى عليه أو يسلم باليد الى الادارة المختصة مقابل ايصال يثبت به تاريخ التسليم وساعته .
هذا .. وتدرج العطاءات في سجل خاص تحت أرقام متسلسلة بحسب ساعة وتاريخ ورودها .

تحفظ المظاريف لدى مدير الادارة المختصة أو من ينوب عنه لحين تقديمها بعرفته الى رئيس لجنة فتح المظاريف بموجب محضر يثبت به عدد المظاريف لمسلية وحالتها الظاهرية وتاريخ التسليم ويوقع عليه منه ومن رئيس اللجنة المذكورة .

١٠ - يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمينا ابتدائيا لا يقل عن ٣٪ وذلك من قيمة العطاء ويكون التأمين بشيك مصرفى أو بخطاب ضمان من أحد البنوك ويرد التأمين الابتدائى الى أصحاب العطاءات غير المقبولة دون توقف على طلبهم ، ولا يلتفت الى العطاءات غير المصحوبة بتأمين .

ويزاد هذا التأمين الى ٥٪ للمحلية و ١٠٪ للخارجية من قيمة العطاء على من يرسو عليه ، وذلك فى خلال أسبوعين من تاريخ الاخطار بارساء العطاء ، وفى حالة عدم استكمال التأمين خلال المدة المذكورة يجوز مصادرة التأمين لابتدائى دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات قانونية ، كما يجوز اختيار العطاء التالى فى الترتيب اذا كان فارق السعر لا يجاوز ٥٪ واذا جاوزها يتم الغاء المناقصة أو اعادة طرحها .

١١ - يحدد في شروط المناقصة مدة سريان العطاء ولا يكون لمقدم العطاء الرجوع فيه أو سحبه من وقت تصديره بصرف النظر عن ميعاد استلامه حتى نهاية مدة سريانه والا أصبح التأمين الابتدائي المدفوع حقا للاتحاد دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات قضائية .

ومع ذلك . . يجوز لمقدم العطاء أن يرسل خطابا مستقلا لتصحيح الأخطاء المادية أو الحسابية أو العينية في عطائه بعد تقديمه للاتحاد على أن يصل التصحيح للاتحاد قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف ولا يلتفت الى أى ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد هذا الميعاد ، وفي جميع الأحوال يعمل بأى خفض فى الأسعار الواردة فى العطاء يصل الى الاتحاد قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف .

١٢ - لا يلتفت الى العطاءات الواردة الى الاتحاد بعد الساعة الواحدة مساء اليوم المحدد بالاعلان ، ويجب تقديم أى عطاء يرد بعد هذا الميعاد عند وصوله الى رئيس لجنة فتح المظاريف لفضه والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج فى كشف مستقل للعطاءات المتأخرة ، ويجوز بموافقة سلطة الاعتماد بعد موافقة لجنة البت النظر فى التجاوز عن التأخير فى الحالات التى ترد فيها العطاءات المرسله بطريق البريد قبل انتهاء لجنة فتح المظاريف من عملها ، ولا يجوز قبول أى عطاء بعد انتهاء عمل لجنة فتح المظاريف والتوقيع على المحضر بما يفيد ذلك .

١٣ - للاتحاد الحق فى الغاء المناقصة كليا أو جزئيا وفى رفض أية عطاءات تقدم دون ابداء أسباب للالغاء أو الرفض .

مادة ٢٧٧ - المناقصة المحدودة :

المناقصة المحدودة هى التى يقصر الاشتراك فيها على عدد محدود من الموردين لا يقل عن ثلاثة يكون أسمائهم مدونة فى سجل الموردين السابق الاشارة اليه فى هذه اللائحة ، وتسمى عليها كافة الأحكام المقررة للمناقصة العامة فيما عدا ما يلى :

(١) التعاقد عن طريق المناقصة المحدودة للعمليات التي لا تتجاوز ٥٠٠٠٠ ج (خمسون ألف جنيه مصرى) .

(٢) يخطر الموردون المعتمدون للعلية أو الصنف المطلوب المدرجة أسماؤهم في سجل الموردين للاشتراك في المناقصة المحدودة بخطابات موسى عليها ترسل على عناوينهم المدونة في هذا السجل .

(٣) تحدد مدة عشرة أيام على الأقل لتقديم العطاءات في المناقصة المحدودة تبدأ من تاريخ تصدير الخطابات المشار إليها في البند السابق .

مادة ٢٧٨ - الممارسة :

التعاقد بالممارسة في العمليات التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه (خمسون ألف جنيه مصرى) ، كما يجوز بسوافية رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المفوض بالاعتماد التعاقد على توريد الأصناف أو تنفيذ الأعمال بالممارسة مهما كانت قيمتها في الحالات الآتية :

(١) التوريدات التي قدم عنها في المناقصات عطاءات بأسعار غير مقبولة متى كانت الحاجة لا تسمح بإعادة المناقصات وبشرط أن لا تتجاوز أقل الأسعار في الممارسة أدنى الأسعار الواردة بالمناقصة العامة .

(٢) الأصناف التي لا يمكن تحديد مواصفاتها بدقة .

(٣) المهمات والبضائع التي يتطلب الأمر شراؤها من مصادر إنتاجها .

(٤) الأعمال الفنية التي تتطلب تنفيذها فنيين أو أخصائيين معينين .

(٥) الأعمال التي يرخص مجلس الإدارة في اجرائها عن طريق الممارسة .

هذا . . . وتجرى الممارسة مع اثنين من الموردين على الأقل ، ويجب الحصول على خطاب من كل منهم مبينا فيه الشروط والأسعار التي يقبل التعاقد بها ، ويجوز إعادة الممارسة أكثر من مرة بالنسبة للعلية الواحدة للحصول على أنسب الشروط وأحسن الأسعار .

ويتم الشراء بالممارسة عن طريق لجنة يتم تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه .

مادة ٢٧٩ - الشراء بالأمر المباشر :

يجوز التعاقد مباشرة بالنسبة للعمليات التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠٠٠٠ ر.ج (ثلاثون ألف جنيه مصرى) . على أن يراعى الشراء من المنتجين مباشرة بقدر الامكان ، ويجوز باعتماد من رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام اتباع طريق التعاقد المباشر لتنفيذ أعمال أو شراء أصناف مهما كانت قيمتها في الحالات الآتية :

- (١) الأصناف والمهمات الداخلة في التسعيرة الجبرية .
- (٢) الأصناف والمهمات التي يتم شراءها من القطاع العام .
- (٣) الأصناف والمهمات التي لا تتوافر الا لدى شخص بذاته .
- (٤) حالات الاستعجال الطارئة أو الظروف التي لا تحتسب اجراءات المناقصة أو الممارسة .

وفي هذه الحالات . . يقتصر الشراء على ما يعطى احتياجات فترة محددة لحين استيفاء الاحتياجات وفقا لطرق الشراء المقررة بهذه اللائحة .

مادة ٢٨٠ - اللجان :

يتم تشكيل اللجان المختصة لتنفيذ طرق الشراء السابقة من بين العاملين بالاتحاد بناء على قرار من رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه رئيس مجلس الإدارة بحيث تتكون كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل ، وتنحصر اللجان في التالي :

- ١ - لجنة المواصفات والفحص : يرأسها المدير الفنى المختص ويمثل فيها المشتريات والشئون المالية .
- ٢ - لجنة فض المظاريف : يرأسها أحد مديري العموم ويمثل فيها الشئون المالية والشئون الادارية .

٣ - لجنة البت : يرأسها المدير العام للشئون المالية والادارية ويمثل فيها المشتريات والجهة الفنية المختصة .

٤ - لجنة الممارسة : يرأسها المدير العام للشئون المالية والادارية ويمثل فيها المشتريات والجهة الفنية المختصة .

ويجوز لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه تحديد مستوى وظيفى أعلى لرئاسة بعض اللجان فى الحالات التى يرى فيها ذلك .

مادة ٢٨١ - التأمين النهائى :

١ - يجب على صاحب العطاء انقبول أن يودع فى فترة لا تتجاوز أسبوعان ابتداء من تاريخ اليوم التالى لاختطاره بخطاب موسى عليه بقبول عطاءه فى حالات المناقصة العامة والمحدودة والمحلية وفى فترة لا تتجاوز أسبوع فى الحالات الأخرى تأميناً نهائياً يساوى ٥٪ للمحلية و ١٠٪ للخارجية على الأقل من قيمة العطاء أو أن يكمل التأمين الابتدائى الى ما يساوى التأمين النهائى وذلك لضمان تنفيذ العقد ويمكن التجاوز عن تقديم التأمين النهائى اذا تم التوريد خلال المهلة المحددة لتقديم التأمين ، كما يجوز بقرار من المدير العام التجاوز عن تقديم التأمين فى الحالات التى لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠٠ جنيه مصرى .

٢ - اذا لم يقم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائى فى ايعاد المحدد لذلك . . يجوز للاتحاد بموجب اخطار موسى عليه ودون حاجة الى اتخاذ أى اجراء قضائى :

(أ) فسخ العقد ومصادرة التأمين الابتدائى .

(ب) التنفيذ على حساب المتخلف مع تحميله بالفروق فى حالة زيادة الأسعار والاتحاد الحق فى الخصم مباشرة من التأمين الابتدائى استيفاء لمستحقته من الفروق والمصروفات أو التعويضات دون أن يخل ذلك بحق الاتحاد فى المطالبة القضائية بباقى هذه المستحققات .

٣ - يحتفظ الاتحاد بالتأمين النهائي بأكسبه حتى ينهى تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقا لشروط ، ويجب على صاحب العطاء أداء المبالغ التي تخصص من تأمينه لأي سبب كان وذلك في مدى أسبوعين من تاريخ اخطاره بكتاب موصى عليه بما تم خصمه .

مادة ٢٨٢ - تنفيذ العقد :

(١) يتعين تحرير عقد عن كل عملية ويجوز بموافقة رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه رئيس مجلس الإدارة عدم تحرير عقود في الحالات التالية :

* العمليات التي يكتفى فيها بالنماذج الموقعة من صاحب العطاء أو المقاول أو بالمراسلات المتبادلة اذا ما تضمنت كافة الشروط الموضوعية للعقد وبشرط أن لا تتجاوز قيمة العملية ٥٠٠٠ جنية مصرى في حالة أعمال المناقولات .

* العمليات التي يبدأ تنفيذها بمجرد ارساء العطاء وينتهى قبل موعد دفع التأمين النهائي .

(٢) لا يجوز لمن قبل عطاؤه أن يتنازل للغير عن العقد أو عن جزء منه أو عن المبالغ المستحقة ما لم يرحص له الاتحاد في ذلك ، وفي هذه الحالة يظل صاحب العطاء مسئولاً بطريق النصاب مع المتنازل اليه عن تنفيذ العقد كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للاتحاد قبله من حقوق .

(٣) تبدأ المدة المحدودة للتوريد من اليوم التالي لاخطار صاحب العطاء بقبول عطاؤه الا اذا اتفق على خلاف ذلك .

(٤) اذا رفض صنف أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للسواصفات والعيينات المعتمدة يخطر المورد كتابة بالبريد الموصى عليه بأسباب الرفض وهذا يوجب سحب الأصناف على ثقة المورد وتوريد بدلا منها في الموعد الذي يحدده الاتحاد ولا يسأل الاتحاد عما قد يصيب الأصناف المرفوضة من فقد أو سرقة أو تلف أو غير ذلك .

(٥) يجب الانتهاء من تنفيذ وتسليم الأعمال أو الأصناف المتعاقد عليها بما فى ذلك أية زيادات أو تغييرات يصدر بها أوامر من الاتحاد بسقتضى ما يكون مخولاً له من حقوق فى العقد وذلك فى المواعيد المحددة للتسليم .

(٦) اذا تأخر المتعاقد عن نوريد الأصناف المتعاقد عليها فى المواعيد المحددة فتوقع عليه غرامة تأخير بواقع ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من الأسبوع من قيمة الكمية التى يكون المتعهد قد تأخر فى توريدها بحيث لا تزيد مجموع الغرامة عن ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة .

ويجوز لرئيس مجلس الادارة أو من يفوضه رئيس مجلس الادارة - الاعفاء من الغرامة أو ردها اذا كان التأخير لسبب خارج عن ارادة المتعاقد وتم تنفيذ العقد ولم يترتب على التأخير ضرر للاتحاد .

(٧) فى حالة ورود كمية تزيد عن المطلوب فى أمر الشراء . . يجوز بناء على توصية من الادارة المعنية قبولها فى حدود ٢٥٪ بعد بيان أسباب قبول الزيادة على أن يعتمد ذلك من مجلس الادارة أو رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه كل فى حدود اختصاصه .

(٨) اذا أخل المتعاقد بأى شرط من شروط العقد يجوز للاتحاد بمجرد اخطاره بكتاب موصى عليه اما فسخ العقد أو مصادرة التأمين النهائى أو تنفيذ العقد على حساب المتعاقد مع تحميله بالفروق فى حالة زيادة الأسعار عن الوارد بعطائه مضافاً الى ذلك ١٠٪ مصاريف ادارية .

أما فى حالة نقص الأسعار التى يتم بها التنفيذ عن الوارد بالعطاء فلا يحق للمتعاقد المقصر المطالبة بأية فروق ، وللاتحاد أن يخضم مباشرة كل خسارة تلحقه بسبب التنفيذ على حساب المتعاقد المقصر من التأمين المدفوع دون أن يخل ذلك بحق الاتحاد فى المطالبة قضاء بما لحقه من أضرار .

مادة ٢٨٣ - مستندات عمليات الشراء :

(١) طلبات الشراء :

نرد طلبات الشراء من الإدارات المختلفة الى الادارة المالية - المراقبة العامة للمشتريات والمخازن التي تقوم بتبويبها وتصنيفها لتحديد الموردين اللازمين للتنفيذ واتخاذ اجراءات الشراء حسب الطرق السابق بياناها .

(٢) أوامر التوريد :

بعد ارساء العطاء على أحد المتقدمين يحرر له أمر توريد يوضح فيه كافة بيانات العطاء والكميات والأسعار التي تم ارساء العطاء بموجبها من أصل وعدد من الصور المناسبة وتخطر وحدة المخازن بصورة من أمر التوريد للاستلام بموجبها .

(٣) متابعة التوريد :

تقوم المراقبة العامة للمشتريات والمخازن بالادارة المالية بمتابعة توريد الأصناف الصادر بها أوامر توريد لضمان وصولها في مواعيدها المحددة وطبقا للشروط الموضحة بأمر التوريد ، وفي حالة التأخير تتخذ الادارة المالية - المراقبة العامة للمشتريات والمخازن - الاجراءات المناسبة بعد اعتيادها بشأن توقيع الغرامة أو الغاء أمر التوريد أو تنفيذه على حساب المورد مع تحميله بفروق الأسعار الناتجة عن التنفيذ طبقا لما سبق الاشارة اليه .

(٤) سداد الفواتير :

بعد التوريد النهائي وطبقا لشروط العقد تقوم المراقبة العامة للمشتريات والمخازن بتقديم الفاتورة للسداد الى قسم الحسابات لاستكمال اجراءات الصرف ، ويتم ذلك بموجب شيك بقيمة الفاتورة النهائية لأمر المورد بعد خصم الضرائب المستحقة ، كذلك التأكد من سداد التأمينات الاجتساعية في حالة مقاولات الأعمال .

مادة ٢٨٤ - الاختصاصات المالية للمشتريات والمقاولات والمصروفات العمومية والادارية :

المدير المالي والإداري	المدير العام	رئيس مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	المستوى الوظيفي
				الطريقة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	أعمال إضافية للقاول
—	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	بدون حد
١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	» »	مناقصة عامة
٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	» »	مناقصة محدودة أو محلية
٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	» »	ممارسة
١٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	» »	شراء مباشر
١٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	» »	مصروفات عمومية وإدارية

الفصل السادس

أحكام مالية عامة

مادة ٢٨٥ - يحدد مجلس الادارة أنواع التأمين ضد الأخطار التي يتعرض لها الاتحاد كالتأمين على ممتلكات الاتحاد وأمناء العهد فيه وضد المسؤولية المدنية قبل الغير وسائر أنواع التأمين اللازمة للتعاقد بشأنها .

مادة ٢٨٦ - يحظر على أمناء الخزائن ايداع أى مبلغ أو مستند ذى قيمة نقدية تخص الغير فى خزانة الاتحاد .

مادة ٢٨٧ - يضع مدير عام الشؤون المالية نظاما يتولاه قسم خاص للجرد المستمر على خزانة الاتحاد ومخازنه ويقدم تقريرا بذلك لرئيس مجلس الادارة لعرضه على المجلس .

مادة ٢٨٨ - تحدد نسب استهلاك الأصول الثابتة طبقا للقواعد والنسب التي جرى عليها العرف في الأعمال التجارية والصناعية .

مادة ٢٨٩ - اذا كان الأصل مازال صالحا للعمل في نهاية المدة المقررة دفتريا للاستهلاك يتبع مبدأ احتساب الأصول الثابتة بواقع ٥٠٪ من النسب المقررة بعد تغطية القيسة الدفترية .

مادة ٢٩٠ - يتم اجراء جرد مفاجيء بين حين وآخر على خزائنة الاتحاد ومحازنه بمعرفة لجنة تشكل بقرار من مدير عام الشؤون المالية .

مادة ٢٩١ - يصدر رئيس مجلس الادارة بناء على اقتراح مدير عام الشؤون المالية التعليمات اللازمة لحفظ الوثائق والعقود والمستندات مع تحديد المسئولين عنها وما يكفل اعداد صورة معتمدة منها لتنظيم تداولها وما يتصل بذلك من تنظيم الأرشيف العام .

مادة ٢٩٢ - تحفظ الوثائق والمحركات بعد انتهاء الحاجة الى تداولها بالأرشيف العام .

مادة ٢٩٣ - كل مالم يرد به نص خاص في أحكام هذا الباب يكون اعتماده من سلطة مجلس الادارة ولللمجلس أن يفوض رئيسه فيها .

مادة ٢٩٤ - يتم الصرف نقدا من الخزائنة بحد أقصى ١٠٠ جنيه مصرى وفيما يجاوز ذلك يكون الصرف بشيك على أن يسبق الصرف في الحالتين ما يفيد مراجعة الشؤون المالية وقرارها بصحة المبلغ المطلوب صرفه من خلال المستندات المرفقة بطلب الصرف واستيفاء السلطة المخول لها حق الاعتماد .

الباب العاشر

في قواعد ابرام العقود

مادة ٢٩٥ - العقد شريعة المتعاقدين . . ومع ذلك . . فيجب عند ابرامه مراعاة القواعد العامة في القانون والعرف المحلى والدولى وعدم الخروج على قواعد الاستيراد والتصدير وأحكام الرقابة على النقد السارية أو التي تصدر .

مادة ٢٩٦ - للاتحاد أن يبرم عقود الاستيراد والتصدير مباشرة دون الحصول على اذن من أية جهة حكومية .

مادة ٢٩٧ - تتولى الادارة القانونية بالاتحاد اعداد مشروعات العقود التي تزيد قيمتها على ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) .

مادة ٢٩٨ - يبين فى العقد أسماء المتعاقدين وموطنهم وجنسياتهم وأسماء وكلاء المتعاقدين مع الاتحاد وموطنهم بالقاهرة كلما أمكن .

مادة ٢٩٩ - يمثل الانحداد فى ابرام العقود رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه فى ذلك مع مراعاة أحكام هذه اللائحة .

مادة ٣٠٠ - يراعى النص فى كل عقد على أن قواعد القانون المصرى هى الواجبة التطبيق حتى لو تم العقد بالمراسلة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٣٠١ - يحرر العقد باللغة العربية وتكون هى اللغة المعتمدة ولا يعول على الترجمة الى اللغات الأخرى ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٣٠٢ - يتحمل المتعاقد مع الاتحاد مصروفات العقد ودمغاته ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٣٠٣ - يحرر العقد من نسخ بعدد المتعاقدين يحتفظ كل طرف بنسخة للعمل بمقتضاها ما لم يتفق على عدد أكبر من ذلك .

مادة ٣٠٤ - يجوز لمجلس الادارة بعد أخذ رأى الادارة القانونية وضع نماذج عامة للعقود التى يجرى العمل على ابرامها بانتظام كعقود الاتاج وعقود المقاولات وعقود النقل الداخلى وعقود الاستخدام وما الى ذلك

مادة ٣٠٥ - لا يجوز تسجيل العقود التى تزيد قيمتها عن ألف وخمسمائة جنيه أو التصديق أو التأشير عليها بأى اجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق وغيرها الا اذا كانت موقعا عليها من أحد أعضاء الادارة القانونية من المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية على الأقل .

الباب الحادى عشر

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٣٠٦ - يكون للاتحاد شعار مرسوم يعتمده مجلس الادارة يطبع على أغلفة منتجات الاتحاد وأوراقه .

ويجب أن يذكر مع هذا الشعار اسم الاتحاد وعنوانه وأرقام تليفوناته وما الى ذلك وتطبع هذه البيانات على سائر مطبوعات الاتحاد .

مادة ٣٠٧ - تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة فى دفتر ويوقع على كل محضر من كل من رئيس المجلس وأمين السر القائم بأعمال سكرتارية المجلس وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العمومية فى دفتر آخر ويوقع عليها رئيس الجمعية ومراجع الحسابات الخارجى والموظف القائم بأعمال السكرتارية وجامعوا الأصوات .

ويكون اثبات محاضر الاجتماعات فى هذين الدفترين بصفة منتظمة عقب كل جلسة وفى صفحات متتابعة دون كشط أو تحشير .

ويجب أن تكون صفحات كل من هذين الدفترين مرقومة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها أن تختم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر والتوثيق ويوقع عليها الموثق المختص ، ويكون اثبات الترخيم ووضع خاتم مصلحة الشهر والتوثيق على النحو سالف الذكر ثابت التاريخ فى صدر كل دفتر قبل استعماله ، ولا يجوز تسجيل دفتر جديد الا بعد تقديم الدفتر السابق للموثق الذى فى دائرته مركز الاتحاد ليؤشر عليه باقفاله واثبات ذلك فى سجلات المصلحة المعدة لذلك .

مادة ٣٠٨ - يوكل رئيس مجلس الادارة مراقب عام الشؤون القانونية أو من يراه توكيلا عاما رسميا لمباشرة القضايا أمام مختلف درجات المحاكم والمسائل القانونية الأخرى المتعلقة بالاتحاد .

وئلموكلين توكيل غيرهم فى الداخل والخارج فى كل أو بعض ما وكل فيه .

مادة ٣٠٩ - يتحمل الاتحاد بقية رسوم القيد ودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بأعضاء الادارة القانونية من المحامين العاملين به .

مادة ٣١٠ - تعتبر القرارات التى يصدرها مجلس الادارة جزءا متما لأحكام هذه اللائحة .

لائحة الجزاءات

ملاحظات	الجزاءات				بيان المخالفات	رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة		
يعتبر تجاوز العامل حدود الإذن الممنوح له بالأصراف بمثابة انصراف دون إذن وتخضع للمقابلة المقررة عقبه تبعا لمدة التجاوز .	خصم يومان	خصم يوم	خصم نصف يوم	إنذار كتابي	أولا - مخالفات تتعلق بمواعيد العمل . التأخير عن مواعيد الحضور لفأية ١٥ دقيقة بدون إذن أو عذر مقبول "إذا ترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين" . التأخير عن مواعيد الحضور لمدة أكثر من ١٥ دقيقة لفأية ٣٠ دقيقة دون إذن أو عذر مقبول "إذا لم يترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين" . التأخير عن مواعيد الحضور لمدة أكثر من ١٥ دقيقة لفأية ٣٠ دقيقة دون إذن أو عذر مقبول "إذا ترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين"	١
	خصم يومان	خصم يوم	خصم نصف يوم	خصم وبع يوم		٢
	خصم ثلاثة أيام	خصم يومان	خصم يوم	خصم نصف يوم		٣

ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم
ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم
ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم
ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم	ختم يوم

منع المامل من الدخول ومرتبر غائبا بدون إذن فضلا من توقيع المعقوبة المقررة للغياب بدون إذن .

التأخير من موايد الحضور لمدة أكثر من ٣٠ دقيقة دون إذن أو عذر مقبول إذا لم يترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين .

التأخير عن موايد الحضور لمدة أكثر من ٣٠ دقيقة دون عذر أو إذن مقبول " إذا ترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين " .

التأخير عن موايد الحضور لمدة ساعة أو أكثر دون إذن أو عذر مقبول سواء ترتب أو لم يترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين مفادرة مكان العمل دون إذن قبل انتهاء العمل المكلف به أصليا أو إضافيا ولو تجاوز بقاؤه ساعات العمل الإضافية

البقاء في مكان العمل أو العودة إليه بعد الانتهاء من موايد العمل أو العمل المكلف به دون مبرر .

ملاحظات	المخالفات				رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة	
مع حرمات العامل عن أجر أيام الغياب	خصم أربعة أيام	خصم ثلاثة أيام	خصم يومان	خصم يوم	الغياب دون إذن أو عذر مقبول : (١) إذا كانت مدة الغياب من يوم إلى ثلاثة . (٢) إذا كانت مدة الغياب أربعة أيام إلى عشرة . الإخلال بوسيلة إثبات الحضور أو الانصراف توقيع العامل لغيره في دفتر أو وسيلة إثبات الحضور أو الانصراف . ثانياً - مخالفة تتعلق بنظام العمل وظروفه : الخروج من غير المكان المحدد للخروج . استقبال الزائرين من غير عمال الاتحاد في أماكن العمل دون إذن من الإدارة . القراءة أثناء العمل .
	» خمسة أيام	» » »	» » »	» » »	
	» » »	» » »	» » »	» » »	
	» » »	» » »	» » »	» » »	
	» » »	» » »	» » »	» » »	
	خصم يومان	خصم يوم	خصم نصف يوم	إذار كتابي	٩
	» ثلاثة أيام	» » »	» » »	خصم نصف يوم	١٠
	» » »	» » »	» » »	خصم نصف يوم	١١
	» » »	» » »	» » »	خصم نصف يوم	١٢
	» » »	» » »	» » »	خصم نصف يوم	١٣
	» » »	» » »	» » »	خصم نصف يوم	١٤

١٥	الأكل في غير المكان أو الميعاد المحدد لذلك . النوم أثناء العمل .	خضع يوم ٢	خضع يومان	خضع أربعة أيام	خضع ثلاثة أيام	خضع أربعة أيام
١٦	التواجد في غير محل العمل أثناء ساعات العمل . استعمال تليفونات الاتحاد في أغراض شخصية بدون إذن .	خضع يوم ٢	خضع يومان	خضع أربعة أيام	خضع ثلاثة أيام	خضع يومان
١٧	هدم الإخطار عن تغيير الحالة الاجتماعية وعمل الإقامة في ميعاد غايته أسبوع .	خضع نصف يوم ٢	خضع نصف يوم ٢	خضع ثلاثة أيام	خضع يومان	خضع يومان
١٨	جمع نقود أو إعانات أو توقيعات بدون إذن . إدخال منشورات أو مطبوعات ونشرها أو توزيعها بدون إذن .	خضع يوم ٢	خضع يوم ٢	خضع ثلاثة أيام	خضع ثلاثة أيام	خضع خمسة أيام
١٩		خضع يوم ٢	خضع يومان	خضع ثلاثة أيام	خضع يومان	خضع يومان
٢٠		خضع يوم ٢	خضع يوم ٢	خضع ثلاثة أيام	خضع يومان	خضع ثلاثة أيام
٢١		خضع يوم ٢	خضع يومان	خضع ثلاثة أيام	خضع ثلاثة أيام	خضع خمسة أيام

ملاحظات	الجلسات				بيان المخالفات	رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة		
الفصل بحد العرض على الجنة الثلاثية	الطهران من كل الملاوة الدورية أو جزء منها	خمس خمسة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس ثلاثة أيام	إدخال منشورات أو مطبوعات تضر بأمن أو نظام الاتحاد .	٢٣
خمس أربعة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس يومان	خمس يوم إنذار كتابي	كتابة بيانات أو عبارات أو لصق إعلانات على الجدران أو غيرها .	٢٣	
خمس ثلاثة أيام	خمس أربعة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس يومان	السماح لغير عمال الاتحاد بالدخول في غير الاماكن المخصصة لذلك أو المواجه المخصصة دون إذن .	٢٤	
خمس خمسة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس يومان	خمس يوم إنذار كتابي	السماح لشخص غير مسئول بالقيام بالعمل بدلا من المسئول دون إذن الرئيس المختص . رفض التفتيش متى كان مقروا اجراءه .	٢٥ ٢٦	

مخالفه	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
مخالفة تعليمات استخدام السيارات الخاصة بالاتحاد .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
استعمال التلغات أو الآلات أو الأدوات أو المهمات الخاصة بالاتحاد في أغراض شخصية .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
استخدام وسائل الانتقال الخاصة بالاتحاد في أغراض شخصية .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
الإسراف في استهلاك التلغات أو الأدوات أو المهمات الخاصة بالعمل .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
الإسراف في استهلاك التيار الكهربي في الإضاءة أو التهوئة أو التدفئة أو غير ذلك .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس
الإهمال أو التقصير في المحافظة على الآلات والمهمات والأدوات أو المخازن مما يؤدي إلى فقدانها أو تلفها .	يوم	يومان	خمس	خمس	خمس	خمس

ملاحظات	الجزاءات				رقم مخالفة	
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة		
	خصم ثلاثة أيام	خصم يومان	خصم يوم	إنذار كتابي	نقل مهمات العمل خارج مقرها إذا لم يترتب على ذلك فقدانها أو تلفها . العيب أو إتلاف آلات الاتحاد أو مهماته أو أدواته أو محتاكاكه إذا لم يترتب عليه ضرر جسيم أو التحريض على ذلك . عدم حفظ أدوات العمل قبل الإصرار أو داخل الأماكن والدواليب الممدة لذلك أو ترك الدواليب والأماكن مفتوحة بعد انتهاء العمل . التأخير في تقديم المستندات المفهومة لسداد تقود مسهلة للمعامل بحكم وظيفته دون صدر مقبول .	٣٣٣
	خصم خمسة أيام	خصم أربعة أيام	خصم ثلاثة أيام	خصم يومان		٣٣٤
	» » »	» » »	خصم يوم	إنذار كتابي		٣٣٥
	» » »	» » »	خصم يوم	» »		٣٣٦

الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	إتذار كتابي	عدم توريد النقود المحصلة لحساب الاتحاد أو أحد عملائه أو عدم تسليم المهدة والمستندات وظيفها في المواجد المقررة بدون مبرر .	٣٧٧	
الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	خصم ثلاثة أيام	وجود عجز في المهدة البيئية أو النقدية .	٣٧٨	
الحرمان من كل الملاوة الدورية أو جزء منها	خصم خمسة أيام	خصم يومان	الإدعاء كذبا على الرؤساء أو الزملاء مما يؤدي إلى تعطيل العمل .	٣٧٩
الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	الحرمان من كل الملاوة الدورية أو جزء منها	» » »	عدم تنفيذ التماهيات الكتابية انطاصة بالعمل .	٣٨٠

ملاحظات	المسزاهات				رقم مخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة	
لا يطبق هذا النص على المخالف نفسه. لا يعاقب الخفي أو المستر بجزءه أشد مما يوقع حل الفاعل الأصلي في المخالفة.	الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الجرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	خمس خمسة أيام	خمس ثلاثة أيام	٤١
	الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الجرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	خمس خمسة أيام	خمس ثلاثة أيام	٤٢
	خمس خمسة أيام	خمس أربعة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس يومان	٤٣
	خمس أربعة أيام	خمس ثلاثة أيام	خمس يومان	خمس يوم	٤٤
					٤٥

جان المخالفات

تعمد انقاص الإنتاج أو الإهمال الذي يؤدي إلى عدم جودته .

التحريض على مخالفة الأوامر أو التعليمات الخاصة بالعمل .

عدم إخطار الرئيس المباشر كتابة عن أي عجز يكتشفه .

إخفاء أو محاولة إخفاء المخالفات المتعلقة بالعمل .

الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	إصدار كتابي بالفصل خمس يومان	إفشاء الأسرار المتعلقة بالمعمل أو العملاء أو إطلاع الغير على نظام المعمل دون إذن . تجاوز حدود المعمل بالقيام بأعمال الغير دون إذن خاص أو دون موافقة لاحقة . الخطأ أو الإهمال الحسيق للمعمل الذي ينشأ عنه أو قد ينشأ عنه ضرر بالأشخاص أو الممتلكات .
خمس ثلاثة أيام	خمس يوم	إصدار كتابي -- بالفصل	وبالمظهر والأمانة : عدم ارتداء العمال الزي المخصص لهم أثناء ساعات العمل . إجراء معاملات تجارية داخل مكان العمل .	
الفصل بعد الملاوة الدورية المرض على اللجنة الثلاثية أو جزء منها	الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	خمس ثلاثة أيام	إفشاء الأسرار المتعلقة بالمعمل أو العملاء أو إطلاع الغير على نظام المعمل دون إذن . تجاوز حدود المعمل بالقيام بأعمال الغير دون إذن خاص أو دون موافقة لاحقة . الخطأ أو الإهمال الحسيق للمعمل الذي ينشأ عنه أو قد ينشأ عنه ضرر بالأشخاص أو الممتلكات .	
الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	الفصل بعد المرض على اللجنة الثلاثية	خمس خمسة أيام	إفشاء الأسرار المتعلقة بالمعمل أو العملاء أو إطلاع الغير على نظام المعمل دون إذن . تجاوز حدود المعمل بالقيام بأعمال الغير دون إذن خاص أو دون موافقة لاحقة . الخطأ أو الإهمال الحسيق للمعمل الذي ينشأ عنه أو قد ينشأ عنه ضرر بالأشخاص أو الممتلكات .	

ملاحظات	الجزاءات				بيان المخالفات	رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة		
الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	خمس أيام	خمس ثلاثه أيام	التشاجر مع الزملاء أو إصدارات مشاغبات في محل العمل .	٥١
الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	خمس ثلاثه أيام	خمس ثلاثه أيام	الخروج من حدود الأيافة مع الزملاء .	٥٢
الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	خمس ثلاثه أيام	خمس ثلاثه أيام	الخروج عن حدود الأيافة مع الرؤساء .	٥٣
الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	الطرد من كل الملاوة الدورية أو جزء منها.	خمس ثلاثه أيام	خمس ثلاثه أيام	التشاجر مع الرؤساء أو الاعتداء البسيط عليهم أثناء العمل أو بسببه .	٥٤

ملاحظات	الجزائرات				رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة	أول مرة	
خمس أيام الطمر مان من كل الملاوة الدورية أو جزء منها	خمس أيام خمس أيام خمس أيام	خمس يومان خمس ثلاثة أيام خمس يومان	خمس يوم خمس يومان	الإخضلال بالنظام أو الآداب أثناء التواجد بالعيادة أو مستشفى لملاج عمال الاتحاد . التصرف الغير في الأدوية ووسائل الهـلاج الخصة له شخصيا .	٦٠
خمس أيام الفصل بعد الارض على الجنة الثلاثة	خمس أيام خمس أيام خمس أيام	خمس يومان خمس ثلاثة أيام خمس يومان	خمس يوم خمس يومان	مخالفة التعليمات الصحية المعلقة في أماكن العمل أو تعليمات الامن الصناعي .	٦١
خمس أيام	خمس ثلاثه خمس أيام	خمس يومان	خمس يوم	التفوه بما لا يتفق والاحترام الواجب لدين أو عقيدة الآخر من أثناء العمل .	٦٣
خمس أيام	خمس ثلاثه خمس أيام	خمس يومان	خمس يوم	الإدعاء كذبا على الرؤساء أو الزملاء .	٦٤

الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها	الحرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها
خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	٦٥
خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	٦٦
خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	٦٧
خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	٦٨
خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	خمس أيام	٦٩

إرسال شكوى كيدية أو كاذبة مما يسبب إلى
سمعة الاتحاد أو العاملين بها .

لمس الميسر أو المضاربة .

المخالفات المتعلقة بالأمن والطمس :

هدم مرأمة التعلقات اللازم اتباعها لسلامة
العاملين بالاتحاد أو محل العمل المطلقة أو جرى
العمل أو العرف عليها .

إدخال أشياء غير مصرح بها .

عقد اجتماعات أو محل دعوات دون إذن .

ملاحظات	الجزاءات			أول مرة	رقم المخالفة
	رابع مرة	ثالث مرة	ثاني مرة		
	الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	الفصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	إنداز كتابي بالفصل	٧٠
	الطرمان من كل العلاوة الدورية أو جزء منها .	خضم أربعة أيام خضم خمسة أيام	خضم ثلاثة أيام	إنداز كتابي بالفصل	٧١
	المحصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	المحصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	المحصل بعد العرض على اللجنة الثلاثية	إنداز كتابي بالفصل	٧٢
					٧٣

بيان المخالفات

النوم أثناء الحراسة أو ما يعادلها .

ترك عمال الحراسة والخازن والذين تقتضي أعمالهم استمرارهم في العمل إلى أن يحضر من محل عملهم - مواقع أعمالهم قبل أن يحضر البديل ، وكذلك جميع الأعمال التي تتبع نظام الورديات .

التدخين أثناء العمل أو في أماكن العمل إذا كان للتدخين خطورة على العمل .

حالات الفصل من الخدمة

إذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شهادات أو بيانات مزورة أو أخفى بيانات جوهرية مما ترتب عليه إلحاقه بالعمل .

يتم إثبات الامتناع
في محضر

الفصل بعد العرض على اللجنة التلغرافية

- » » » » »
» » » » »
» » » » »
» » » » »

إخلال العامل بالترامات عمله الجوهرية .

قبول رشوة أو عرضه لها على أحد العاملين

بالاتحاد أو التوسط في ذلك .

رفض العامل بدون مبرر العمل الموكل إليه

بشرط ألا يختلف اختلافا جوهريا عن عمله

الأصلي .

الإضرار الجسيم بأموال الاتحاد أو ممتلكاته

أو مما يجوز من أموال المتعاملين معه .

الإختلاس أو خيانة الأمانة أو السرقة

أو التزوير أو التصيب أو الترويج في إحداهما .

الحكم على العامل في جنائية أيا كانت أو في

جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب

العامة .

ملاحظات	الجلسات			رقم المخالفة
	أول مرة	ثاني مرة	ثالث مرة	
	الآن على بعد المرض دلى اللجنة الثلاثية			
	»	»	»	٨٠
	»	»	»	٨١
	»	»	»	٨٢
	»	»	»	٨٣
	»	»	»	٨٤

إرتكاب خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة للاتحاد .

التغيب بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً منقطة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متوالية بشرط أن يوجد إليهم إنذار في المدد المحددة بالقانون .

إذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تناوله من مادة مخدرة .

الإعتداء الجسيم على الرؤساء أثناء العمل وبسببه .

إفشاء أسرار الاتحاد .

الباب الثانى عشر

بدل السفر ومصروفات الانتقال

للعاملين بالاتحاد

الفصل الأول

بدل السفر

مادة ٣١١ - بدل السفر عن المهام الداخلية :

يصرف بدل السفر للعامل الذى يوفد فى مهمة فى الداخل على النحو

التالى :

(١) فئات بدل السفر :

قيمة بدل السفر

الوظيفة

عن الليلة

١٥ جنيها

١ - مديرى الادارات ومراقبى العموم

١٢ جنيها

٢ - المراقبون ورؤساء الأقسام

١٠ جنيها

٣ - أخصائى ومساعد أخصائى

٨ جنيها

٤ - الوظائف العمالية

ويجوز بموافقة رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه صرف مصاريف

المبيت الفعلية بالاضافة الى ثلثى بدل السفر أو صرف مصاريف الإقامة الكاملة

بالاضافة الى ثلث بدل السفر وفقا للحد الأقصى الذى يقرره فى كل حالة على

حدة .

(٢) تزداد هذه الفئات بمقدار ٢٥٪ عن المهام التى تقضى فى القاهرة

والاسكندرية ومنطقة قناة السويس وأى جهة أخرى يضيفها رئيس مجلس

الادارة أو من يفوضه .

(٣) تخفض فئات البدل بواقع ٢٠٪ إذا زادت المهمة على شهر ، ويعسل بالفئة المخفضة اعتبارا من التاريخ التالى لانقضاء الشهر ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه التجاوز عن هذا التخفيض .

(٤) لا يستحق بدل السفر الا عن المبيت خارج مقر العمل .
وللعامل الذى يندب لأداء مهمة فى غير المدينة التى بها مقر عمله دون أن يمضى الليل بها يستحق نصف بدل السفر المقرر بشرط قضاء سبع ساعات فى المأمورية يدخل فيها وقت الذهاب والعودة .

ولا يستحق العامل بدل سفر اذا كانت المسافة بين المدينة الكائن بها مقر العمل الأصلى والجهة المنتدب اليها لا تزيد على ٣٠ كيلو متر .

(٥) يخفض البدل بواقع ٢٥٪ عن الليالى التى تقضى فى وسيلة من وسائل انتقال .

(٦) يصرف بدل السفر بالنسبة للمعينين بمكافأة على أساس المكافأة الشهرية أو السنوية التى يتقاضونها .

(٧) لا يستحق العامل المنتدب بدل السفر عن مدد الإجازات الاعتيادية أو المرضية الا اذا قرر طبيب الاتحاد الممارس أن الحالة الصحية للعامل لا تسمح بعودته الى محل عمله الأصلى .

مادة ٣١٢ - بدل السفر عن المهام الخارجية :

(١) يحدد بدل السفر للعامل الذى يوفد الى احدى الدول خارج الجمهورية على النحو الموضح فيما يلى :

١ - تتخذ الفئات الموضحة بالجدول المرفق أساسا لاحتساب بدل السفر للموفدين خارج الجمهورية مع مراعاة الفقرات التالية :

السفر فى المهام والمأمورفات :

فى حالة استضافة العامل الموفء للخارج استضافة كاملة يستحق فقط بءل سفر على الأساس الموضح بالفقرة « أ » مخفضا بواقع الثلثن . . فاذا كانت الاستضافة قاصرة على المبت خفض البءل بواقع الثلث .

البعثات التءرففة :

فخصم من البءل ما تتحملة الجهة الموفء الفها بالاضافة الى خصم ربع البءل فى حالة توفير المبت أو نصف البءل فى حالة توفير المبت والوجبات الغذائفة كاملة .

(٢) فصرف نصف بءل السفر المقرر عن اللفالى التى تقضى بالطائرات أثناء السفر كما فصرف ثلث بءل عن اللفالى التى تقضى بالبواخر اذا كانت تءاكرة السفر تشمل الطعام . . أما اذا كانت لا تشمل ففصرف ثلثى بءل السفر .

(٣) فشمب بءل السفر للخارج مصروفات الانتقال المحلية داخل المءن بما فى ذلك الانتقال بفن المطارات والمءن التى فزلون بها .

مادة ٣١٣ - قواعد عامة فى بءل السفر :

(١) لا ففوز التءاوز عن المءة المءءة للمهفة الا فى حالة الضرورة القصوى وبقرار من رففس مجلس الاءارة عن المهام الخارجية ، ومن المءر المءخص عن المهام الءاخلفة .

(٢) فصرف البءل بناء على اقرار فوقعه العامل على النموء الذى فعه الاتحاد وفعمء من المءر المءخص بعء التءقق من صحة البفانات .

(٣) فتحمل الاتحاد نفقات بءل السفر عن المهفة التى تؤءى لصالحه سواء كان من آءاها من العاملفن به أصلا أو مكلفا من الاتحاد بأءاء المهفة ، كما فتحمل بقفمة تءاكر السفر .

الفصل الثانى

مصروفات الانتقال

مادة ٣١٤ - تستحق مصروفات الانتقال فى الأحوال الآتية :

(١) لمن يستدعى من العاملين للحضور الى مقر عمله فى غير ساعات العمل المقررة أو فى الأعياد الرسمية ما لم يكن يتقاضى بدل انتقال ثابت .

(٢) من يكلف مهمة تستدعى انتقاله خارج محل عمله الأسمى أو المؤقت . . . تصرف له مصاريف الانتقال الى الجهة التى يؤدى فيها المهمة والعودة منها ما لم يوفر له الاتحاد وسيلة انتقال .

(٣) من ينتقل مباشرة من محل اقامته المعتاد الى محل عمل مؤقت يستحق ما يزيد على ما كان ينفقه فى ذهابه من محل اقامته المعتاد الى مقر عمله الأسمى .

(٤) اذا أُلغيت اجازة العامل أو قطعت بناء على طلب الاتحاد . . . تكون عودته من المكان الذى يقضى فيه اجازته الى مقر عمله على نفقة الاتحاد .

مادة ٣١٥ - درجة الانتقال :

(١) تحدد الدرجات التى يحق للعامل الركوب فيها وفقاً لما يلى :

الوظيفة	أولاً - القطارات
مدير ادارة ومراقب عام	الدرجة الأولى الممتازة
مراقب ورئيس قسم وأخصائى	الدرجة الثانية الممتازة
الوظائف الأخرى	الدرجة الثانية

ثانياً - الانتقال بالطائرات

الوظيفة
الدرجة السياحية
جميع العاملين بالاتحاد

وفي جميع الحالات السابقة يصرح للعامل بالانتقال بالدرجة الأعلى إذا كان مرافقاً لأحد المصرح لهم بالانتقال بالدرجة الأعلى في بحالة السفر معه لتأدية مهمة واحدة متعلقة بأعمال الاتحاد .

(٢) يجوز للعامل أن يسافر بالقطار في الدرجة الأعلى من الدرجة المقررة له إذا خلت وسيلة النقل من الدرجة المقرر ركوبه فيها وذلك بترخيص من المدير المختص .

(٣) يستعمل العاملون عند الانتقال داخل المدن في مهمة متعلقة بالاتحاد الدرجة الأولى في جميع وسائل النقل العام ، ويجوز بتصريح مسبق من مدير الإدارة المختصة الترخيص للعاملين باستعمال سيارات الأجرة في حالات الضرورة وعلى الأخص في حالة ما إذا كان العامل مكلفاً بنقل نقود أو مستندات ذات قيمة أو شيكات .

(٤) يصرف بدل السفر ومصروفات الانتقال للعامل الذي يكلف بالحضور أمام جهات التحقيق والتأديب بسبب أداء وظيفته . . الا اذا أدين العامل فلا يصرف له شيء ما لم ترى سلطة التحقيق غير ذلك .

(٥) في حالة وفاة العامل خلال مدة الخدمة يتحمل الاتحاد مصروفات نقل الجثة من مكان الوفاة الى الجهة التي ترغب الأسرة في دفنها فيها .

مادة ٣١٦ - قواعد عامة :

(١) في حالة السفر بالطائرة يقوم الاتحاد بالتأمين لصالح العامل أو من يعينهم كمستفيدين ضد مخاطر الرحلة بحد أقصى قدره عشرة آلاف جنيه

• مصرى

(٢) يجوز بموافقة مدير الادارة المختص أن يصرح بصرف مبلغ مناسب

تحت حساب بدل السفر ومصروفات الانتقال •

جدول فئات بدل السفر للخارج

المستوى الوظيفى	فئات بدل السفر في الليلة	
	باقي الدول	أوروبا الغربية - أمريكا - اليابان - دول مجلس التعاون الخليجى
	دولار أمريكى	دولار أمريكى
مدير إدارة عامة ومراقب عام •	٩٥	١٣٠
مراقب ورئيس قسم وأخصائى •	٨٠	١١٠
الوظائف الأخرى •	٦٥	١٠٠

لائحة

بدل السفر ومصروفات الانتقال

للسادة أعضاء مجلس الإدارة

مادة ٣١٧ - بدل السفر عن المهام الداخلية :

قيمة بدل السفر عن الليلة

فئات بدل السفر

(١) رئيس المجلس والمدير العام

والأعضاء والمستشارين الدائمين

٥٠ جنيها

ويجوز صرف مصاريف الإقامة الكاملة بالإضافة الى ثلث بدل السفر .

(٢) يزداد بدل السفر بمقدار ٢٥٪ عن المهام التي تقضى في القاهرة

والاسكندرية ومنطقة قناة السويس وأى جهة أخرى يضيفها المجلس .

مادة ٣١٨ - بدل السفر عن المهام الخارجية :

(أ) تحدد فئات بدل السفر للسادة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

وأعضاء مجلس الإدارة وفقا للجدول التالى حسب الدول الموضحة به :

باقي الدول

أوروبا العربية - أمريكا - اليابان

دول مجلس التعاون الخليجي

دولار أمريكى

دولار أمريكى

(ب) في حالة الاستضافة الكاملة بالخارج يستحق بدل السفر مخفضا
بواقع الثلثين فاذا كانت الاستضافة قاصرة على المبيت خفض البدل
بواقع الثلث .

مادة ٣١٩ - درجات الانتقال :

(١) القطارات :

« الدرجة الأولى الممتازة » رئيس المجلس والمدير العام وأعضاء المجلس
والمستشارين الدائمين .

(٢) الطائرات :

« الدرجة الأولى » رئيس المجلس والمدير العام وأعضاء المجلس والمستشارين
الدائمين .

مادة ٣٢٠ - قواعد عامة :

في حالة السفر بالطائرة في مهمة خاصة بأعمال الاتحاد . . يقوم الاتحاد
بالتأمين لصالح السادة أعضاء المجلس كستفيدين ضد مخاطر الرحلة بحد
أقصى قدره عشرون ألف جنيه مصرى .

الباب الثالث عشر

نظام العلاج الطبى للعاملين بالاتحاد

مادة ٣٢١ - نظام العلاج الطبى :

يقوم الاتحاد بتوفير العلاج عن طريق الطبيب الممارس أو الأخصائيين
بصندوق الرعاية الصحية للعاملين بوزارة الزراعة أو المستشفيات على النحو
التالى :

(١) الممارس العام :

يختص الممارس العام بما يلي :

- ١ - فحص وعلاج المرضى المترددين عليه من العاملين بالاتحاد ومتابعة علاجهم .
- ٢ - أداء الزيارات المنزلية المبلغة اليه .
- ٣ - تحويل الحالات الى الأخصائيين أو المستشفى حسب مقتضيات كل حالة ومتابعة علاجها .
- ٤ - منح الاجازات المرضية والتصديق على الاجازات المرضية الممنوحة من الأخصائيين .
- ٥ - اعتماد روشتات العلاج الصادرة من الأخصائيين .
- ٦ - توقيع الكشف الطبى الشامل على العاملين الجدد وتقرير مدى صلاحيتهم من الناحية الصحية للعمل بالاتحاد .
- ٧ - القيام بالاجراءات الوقائية من أمصال وطعوم وملاحظة الظروف الصحية فى الاتحاد .

(٢) الأخصائيون :

يتم التحويل على الأطباء الأخصائيين بقرار من الطبيب الممارس ، ولا يجوز للعامل المريض عرض نفسه على الأطباء الأخصائيين مباشرة الا فى حالة الضرورة القصوى . . على أن يتم اعتماد ذلك من الطبيب الممارس .

ويقوم العامل بعرض نفسه على الطبيب الأخصائي في ميعاد غايته أسبوع من تاريخ التحويل ، ويقوم الأخصائي بالآتي :

١ - فحص المرضى الذين يحولهم الطبيب الممارس وتقرير العلاج اللازم واجراء التحاليل الطبية العملية وعمل الأشعات في الحدود التي يحددها الطبيب الممارس .

٢ - اجراء العمليات الجراحية .

(٣) المستشفيات :

يتم علاج العاملين بمستشفيات المؤسسة العلاجية أو الحكومية قسم العلاج بأجر أو المراكز الحكومية المتخصصة أو مستشفى الزراعيين بالشروط والأسعار التي يتعاقد عليها الاتحاد مع تلك المستشفيات .

ويتم تحويل المرضى على هذه المستشفيات بموافقة طبيب الرعاية الصحية سواء كانوا محولين بمعرفته أو بناء على توصية الأطباء الأخصائيين .

ولا يسمح للمرضى بالتوجه مباشرة الى المستشفيات الا في حالات الضرورة القصوى وبشرط اخطار الاتحاد بذلك خلال أربع وعشرين ساعة .

وتكون اقامة وعلاج العاملين بالمستشفى طبقا لما يلي :

الوظيفة	درجة الإقامة
١ - رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	الأولى الممتازة
٢ - مدير إدارة ومراقب عام	الأولى العادية
٣ - مراقب ورئيس قسم وأخصائي ومساعد أخصائي	الثانية الممتازة
٤ - باقى الوظائف	الثانية العادية

(٤) قواعد تنظيمية :

- ١ - في حالات الجراحة الدقيقة .. يجوز بقرار من رئيس مجلس الادارة أو المدير العام اقامة المريض بالدرجة الأعلى مباشرة للدرجة المقررة له .
- ٢ - حالات امراض الصدر والحميات والأعصاب التي يتم علاجها بالمستشفيات الحكومية يسمح بالعلاج بالدرجة الأولى لجميع العاملين المقرر علاجهم بدرجات أقل .
- ٣ - في حالة طلب العامل الإقامة بدرجة أعلى من الدرجة المخصصة له يتحمل فروق أسعار الإقامة والعلاج .
- ٤ - يتحمل الاتحاد بنصف قيمة التحاليل والأشعاع والأدوية وتكلفة الإقامة والخدمة المقررة داخل المستشفيات طبقاً للشروط والأسعار المتفق عليها .
- ٥ - يتحمل الاتحاد بنصف مصاريف اقامة المرافق بالمستشفيات مع المريض في حالات الضرورة القصوى التي يحددها الأطباء المعالجين وللمدة التي يرونها .
- ٦ - في حالة اختيار العامل العلاج في غير المستشفيات المعتمدة .. تتم المحاسبة على أساس الأسعار المعتمدة من الاتحاد .

(٥) الزيارات المنزلية :

يتم طلب الزيارة المنزلية بمذكرة من الادارة التابع لها العامل المريض وبناء على اخطار من العامل .

يتحمل الاتحاد ٧٥٪ من مصاريف انتقال الطبيب الممارس للزيارة ، على ان تكون الحالة من الحالات التي تستدعي ملازمة الفراش ، والا يتحمل المريض بكامل مصروفات الانتقال .

وفي حالة تعذر استدعاء الطبيب المختص بعد مواعيد العمل الرسمية واضطرار العامل الاستعانة بطبيب خارجي . . يتحمل الاتحاد بأتعاب الطبيب الخارجي فيما لا يتجاوز الأسعار التي يتعامل بها مع الأطباء المتعاقدين معه بشرط أن يتم اعتماد ذلك من الطبيب الممارس للاتحاد .

(٦) الأدوية :

تصرف الأدوية من الصيدليات التي يتعامل معها الاتحاد ، وفي حالة عدم نوافر الأدوية بتلك الصيدليات يجوز التصريح للمريض بشراء الأدوية بمعرفته وتصرف له قيمتها ، ويتحمل الاتحاد بنصف قيمة الأدوية .

(٧) النظارات الطبية :

يساهم الاتحاد في ثمن نظارتين طبيتين للعامل طوال مدة خدمته بحد أقصى ثلاثون جنيها للنظارة الواحدة (شبر وعدسات) وبشرط أن يكون قد مضى على خدمة العامل بالاتحاد في المرة الأولى ثلاث سنوات على الأقل والا تقل المدة بين مساهمة الاتحاد في ثمن النظارة الأولى وثمان النظارة الثانية على عشر سنوات ، ويجوز تحمل الاتحاد بقيمة العدسات الطبية للنظارة لأكثر من المرتين المشار اليهما مرة كل خمس سنوات طالما اقتضت حالة الابصار للعامل ذلك في حدود ستة جنيهات كل مرة يتم فيها تعيين العدسات .

(٨) علاج الأسنان :

يتحمل الاتحاد مصاريف علاج الأسنان على النحو التالي :

- مصاريف الخلع والحشو والعلاج كاملة .
- التركيب والكبارى في حدود خمسون جنيها في العام .
- طقم الاسنان مرة واحدة طوال مدة الخدمة في حدود مائتين جنيها .

(٩) الولادة :

يساهم الاتحاد في مصاريف الولادة للعاملات في حدود مائة جنيها للقيصرية ومبلغ خمسون جنيها لباقي الحالات وذلك عن المرة الواحدة وبحد أقصى ثلاث مرات طوال مدة الخدمة وبشرط تقديم المستندات المؤيدة واعتمادها .

(١٠) الأجهزة التعويضية والخدمات التأهيلية :

يوفر الاتحاد الخدمات التأهيلية ويقدم الأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية طبقاً لما يقرره الطبيب المختص أو المراكز التأهيلية المتخصصة .
وبالنسبة للعلاج الطبيعي . . فإنه يتم طبقاً لما يقرره الطبيب الممارس والأخصائيون .

(١١) أحكام اللياقة الصحية لتعيين بالاتحاد :

يقرر الطبيب الممارس مدى صلاحية المرشح لتعيين للعمل بالاتحاد من الناحية الصحية .

ويعتبر المرشح لتعيين غير لائق متى ثبت من الكشف الطبي إصابته بأحدى الأمراض الآتية :

١ - إصابته بأحد الأمراض المزمنة الواردة بقرار وزارة الصحة رقم ١٩٧٦/٦٣ أو بأحد الأمراض الأخرى التي يرى الطبيب المختص أنها تحول دون لياقته الطبية للوظيفة المرشح لها .

٢ - الدرن الرئوي النشط والاصابات الدرنية النشطة .

٣ - الجزام النشط .

٤ - هبوط القلب .

٥ - الأمراض العقلية والعصبية والمزمنة .

٦ - البتر والتشوهات بالطرفين العلويين بما يؤثر على كفاءتهما العملية .

٧ - تضخم الطحال مع تليف الكبد .

٨ - أمراض الجلد المزمنة غير القابلة للشفاء .

٩ - الالتهاب الكلوي المزمن .

١٠ - اذا قل الابصار عن :

$\frac{1}{18}$ ، $\frac{1}{18}$ أو $\frac{1}{11}$ ، $\frac{1}{11}$ أو $\frac{1}{7}$ ، $\frac{1}{7}$ أو أقل .

مادة ٢٣٢ - أحكام عامة :

(١) لا يدخل تحت نظام العلاج الطبي ما يأتي :

(أ) الأمراض الناتجة عن محاولة الاضرار بالنفس أو أى عمل غير

مشروع قانونا .

(ب) الأمراض الناتجة عن تعاضى المشروبات الروحية أو المخدرات .

(ج) الأمراض التناسلية .

(د) العمليات الجراحية الخاصة بالتجميل وما فى حكمها .

(٢) تطبق بشأن اصابات العمل أحكام القوانين المنظمة لها .

(٣) يكون انتقال العامل لمقر طبيب الاتحاد الممارس أو العلاج داخل المدينة

على نفقته الخاصة .

(٤) اذا تقرر اجراء عملية جراحية بواسطة أطباء النظام وأراد المريض

اجراءها خارج نظام العلاج الطبي يسمح له بذلك . . على أن يحصل على تصريح

بمسبق وعلى أن يتحمل الاتحاد مصاريف العلاج طبقا للأسعار المعتادة .

(٥) الأطباء الأخصائيون يحدددهم الاتحاد بمعرفته، وإذا طلب العامل العلاج لدى أخصائي خارج النظام .. فيكون ذلك بتصريح مسبق من الطبيب الممارس وتتم المحاسبة على أساس أسعار الاتحاد المعتمدة .

(٦) لا يترتب للعامل أى حقوق قبل هذا النظام إذا أخل بأحكامه .

(٧) يفتح لكل عامل ملف طبي تحفظ فيه كافة أوراق العلاج .

الحد الأدنى للمدد البيئية اللازمة للترقية

من وظيفة إلى أخرى بالاتحاد

الوظيفة	مؤهل عالى	مؤهل متوسط	خبرة
مدير إدارة	١٧	—	—
مراقب عام	١٢	٢٠	٣٠
مراقب	٨	١٥	٢٥
رئيس قسم	٥	١٢	٢٢
اخصائى	حديث	٨	١٨
ساعد أخصائى	—	حديث	١٢
مالية / معاونة	—	—	حديث

جدول المرتبات بالاتحاد

(بالجنيه)

الوظيفة	الربط المالى	العلاوة السنوية	بدل التمثيل السنوى
رئيس مجلس الإدارة ...	٤٠٠٠	ربط ثابت	٢٠٠٠
المدير العام ...	٣٠٠٠	ربط ثابت	١٠٠٠
مدير الإدارة ...	١٩٢٠ / ٢٥٢٠	١٢٠	٨٠٠
مراقب عام ...	١٦٢٠ / ٢٤٠٠	٩٦	٦٠٠
مراقب ...	١٣٢٠ / ١٦٢٠	٧٢	٤٠٠
رئيس قسم ...	١٠٨٠ / ١٥٠٠	٦٠	—
اخصائى ...	٨٤٠ / ١٢٠٠	٤٨	—
مساعد اخصائى ...	٦٦٠ / ٨٤٠	٢٤	—
عمالية / معاونة ...	٤٨٠ / ٨٤٠	٢٤	—

(أ)

فهرس اللائحة التنفيذية

للاتحاد العام لمنتجى ومصبرى الحاصلات البستانية

قم الصفحة

٣	قرار وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بإصدار اللائحة
٤	الباب الأول - فى التعريف بالاتحاد وأغراضه
٦	الباب الثانى - فى تنظيم أوجه إشراف وزير الزراعة على الاتحاد
٧	الباب الثالث - فى أعضاء الاتحاد
٧	الفصل الأول - فى فئات العضوية
	الفصل الثانى - فى العضوية وشروطها / شروط عضوية مزارعى
٧	القطاع الخاص
٩	الفصل الثالث - فى رسوم القيد والاشتراكات
١٠	الفصل الرابع - فى حقوق وواجبات الأعضاء
١٢	الفصل الخامس - فى الخلافات التى تنشأ بين الاتحاد وأعضائه
١٣	الفصل السادس - فى انقضاء العضوية
١٤	الباب الرابع - فى إدارة الاتحاد
١٥	الفصل الأول - فى رئيس مجلس الإدارة
١٥	الفصل الثانى - فى المدير العام
١٥	الفصل الثالث - فى مجلس الإدارة
١٩	الفصل الرابع - فى الجمعية العمومية
٢٣	الفصل الخامس - فى انتخابات الأعضاء الستة بمجلس الإدارة

(ب)

رقم الصفحة

الباب الخامس - في الجهاز التنفيذي للاتحاد ٢٧

الباب السادس - في تحديد مرتبات ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

والمدير العام ٢٨

الباب السابع - في نظام العاملين بالاتحاد والمعاملة المالية للعاملين بالخارج ...

الفصل الأول - في التعيين ٢٨

الفصل الثاني - في الترقيات والتقارير الدورية ٣٢

الفصل الثالث - في النقل ٣٣

الفصل الرابع - في مواعيد العمل والإجازات ٣٣

الفصل الخامس - في المرتبات والأجور والعلاوات ٣٧

الفصل السادس - في البدلات ٣٨

الفصل السابع - في واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم ...

الفصل الثامن - في التحقيق مع العاملين وتأديبهم ٤١

الفصل التاسع - في انتهاء الخدمة ٤٧

الفصل العاشر - أحكام عامة ٤٨

الباب الثامن - في نظام توزيع الأرباح على الأعضاء كعائد ونسبة الأرباح التي

يحتفظ بها الاتحاد ٤٩

(ج)

رقم الصفحة

٤٩	الباب التاسع - في النظام المالي للاتحاد وبداية ونهاية السنة المالية
٥١	الفصل الأول - في الموازنة التخطيطية
	الفصل الثاني - في الحسابات والقوائم الختامية وتحصيل وسداد
٥٣	الديون وارقابة الداخلية
٥٣	القسم الأول - في الحسابات
٥٤	القسم الثاني - في القوائم والحسابات الختامية
٥٥	القسم الثالث - في تحصيل وسداد الديون
٥٦	الفصل الثالث - في الرقابة الداخلية
٥٧	الفصل الرابع - في سلطات الاعتمادات المالية
٥٩	الفصل الخامس - في المشتريات والمبيعات
٦٠	الفصل السادس - أحكام مالية عامة
٧٣	الباب العاشر - في قواعد إبرام العقود
٧٥	الباب الحادى عشر - أحكام عامة وانتقالية
٧٦	لائحة الجزاءات
٩٣	الباب الثانى عشر - بدل السفر ومصروفات الانتقال للعاملين بالاتحاد
	لائحة بدل السفر ومصروفات الانتقال للسادة أعضاء
٩٩	مجالس الإدارة
١٠٠	الباب الثالث عشر - نظام العلاج الطبى للعاملين بالاتحاد
	<u>الملاحق :</u>
١٠٧	١- الحد الأدنى للمدد البيئية اللازمة للترقية
١٠٨	٢- جدول المرتبات بالاتحاد
—	٣- خريطة الهيكل التنظيمى للاتحاد

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

رمزى السيد شعبان

رقم الإيداع بدار التنب ٢٦٨ لسنة ١٩٨٧

٢٢٥٢٥٥ - ١٩٨٧ - ٢٢٠٠